الفصل بين المتضايفين بمعمول المصدر المضاف

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فقد أنعم الله على أُمَّة العرب بأنْ أنزلَ معجزته الكبرى القرآن الكريم بلغتها ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء/ ١٩٥]، لذا كانت عناية علماء الأمة الإسلامية باللغة العربية كبيرةً، ولا أغالي إذا قلت إنَّها لا تقل عن عنايتهم بالقرآن ذاته، لأنَّها الوعاء الذي نزل به القرآن، والأداةُ التي بوساطتها تُعْرَفُ معانيه، ويُوْقَفُ على أسراره، فبذلوا جهوداً جبّارةً في جمع اللغة واستقراء ظواهرها، واستنباط القواعد والأحكام اللغوية لها، ليصونوا الألسنة من اللحن، و يعصموا الأَقلام من الخطأ، فألفوا المصنفاتِ الكبيرةَ في تلك القواعد بدءاً من كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، إلى يومنا هذا .

ومن خلال تدريسي مادة النحو العربي لطلبة الدراسات الأولية والعليا، وجدت أَنَّ الفصل بين المتضايفين في العربية بحاجة إلى بحث يوضِّحه ويبيِّن ما جاز منه وما لم يَجُزْ، ولاسّيما أَنَّ طائفةً من النحويين قد حكَّموا قواعدهم في القرآن الكريم، لاشتغالهم بها طويلاً، وإلْفهم لها، فبدا أنَّهم يضعون هذه القواعد في الصدارة، وهي عندهم تعلو ولا يُعْلى عليها، ويقيمون لها الاعتبار الأول، بما يوحي للمتتبع أنَّهم ينظرون إليها نظرة تقديس، مما يُؤدِّي إلى بلبلة أفكار طلبة النحو العربي، ويجعلهم ينساقون وراء تلك الأحكام التي يطلقها بعض النحويين والمفسرين في تضعيف القراءات أو تخطئتها، لردها منطلقين من قاعدتهم التي تقول بعدم جواز الفصل بين

المتضايفين، لأنَّهم يُحكِّمون أقيستهم بالتراكيب القرآنية وليس العكس، وما ورد منه في الشعر قالوا هذا جائز في الاضطرار،وما وروده إلا للضرورة، ولمّا ورد الفصل بين المتضايفين بمعمول المصدر المضاف في قراءة ابن عامر (ت١١٨ هـ) ببناء (زُيِّنَ) للمجهول، ورفع (قَتْلُ) ونصب (أولادَهم) وخفض (شركائهم) في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [الأنعام ١٣٧]، راحوا يصفون هذه القراءة السبعية المشهورة المتصلة السند برسول الله(ﷺ) بالقبح مرةً وبالضعف ثانيةً وبقلة الاستعمال مرةً ثالثةً، وما ردّوها ووصفوها بهذه الأوصاف إلاّ لأنَّها تعارضت مع قواعدهم، الأمر الذي دفعني لأكتب هذا البحث بعنوان ((الفصل بين المتضايفين بمعمول المصدر المضاف)) .

ولم أر في ما اطلعت عليه من المصادر مَنْ كَتَبَ في هذه المسالة بالتفصيل الذي كتبته فيه؛ ولأُبيِّنَ هذه المسألة عرَّفت في التمهيد بالفصل لغةً واصطلاحاً، وذكرت الفرق بين الفصل والاعتراض، وتابعت أإنْ كانت المسألةُ خلافيةً أم لا، وجمعت في المبحث الأول الشواهد الواردة بالفصل بين المتضايفين، ووقفت في المبحث الثاني على آراء علماء اللغة العربية في المسألة، وعرضت فبه أيضاً آراء مانعي هذا الفصل ومجيزيه، لأصل بعد ذلك كلِّه بالأدلة القاطعة إلى النتائج، وقفَّيتُ بحثي بثبتٍ للمصادر والمراجع، وأنا بعملي هذا لم أرمِ أحداً من علمائنا بالتقصير، لأنِّي على يقينٍ من أَنَّ الذين منعوا الفصل بمعمول المصدر، ووصفوا وجوهاً من القراءات بما ذكرتُ من الأوصاف، كانوا يرمون إلى صيانة القرآن الكريم مما توهمّوا أنّه من زلاّت القراء،بعد أن حسبوا أنَّ القراء قد خرجوا على أَقيسة العربية وابتعدوا عن سننها، مع أن القراءاتِ المشهورةَ ليست اجتهاداتٍ لأصحابها، إنَّما هي متواترة السند إلى آخذيها عن الرسول الكريم (ﷺ) من الصحابة الأُوَل(رضي الله عنهم).

وقد بذلت في عملي هذا ما في الوسع والطاقة،فإنْ أصبت فحمداً لله على توفيقه ،وإنْ أخطأت فالحقيقةَ أردتُ ، ولكلِّ امرئ مانوى، وأرجو أنْ يكون جهدي خالصاً لوجهه تعالى، والحمد له أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

د.جمعة حسين محمد
أستاذ مساعد/قسم اللغة العربية
كلية التربية /جامعة تكريت

التمهيد

الفصل في اللغة والاصطلاح

قبل أنْ أعرض مادة الفصل بين المضاف والمضاف إليه وجدت من المناسب أن أُمهِّد لذلك بالوقوف على معنى الفصل في اللُّغة والاصطلاح، فالفصل في اللّغة هو: الحاجز بين الشيئين، وفصلتُ الشيءَ، أي قطعتُه فانقطع، وعِقْدٌ مفَصَّل، أي:جُعِلَ بين كلِّ لؤلؤتينِ خَرَزَةٌ، والفاصلةُ: الخَرَزةُ التي تفصل بين الخرزتين في النظام، ويقال فَصَّلْتُ الوشاحَ إذا كان نظمُه مُفصَّلاً بأن يُجْعَلَ بين كلَِ لؤلؤتينِ مرجانةٌ أو شذرةٌ أو جوهرة تفصلُ بين كلِّ اثنينِ من لونٍ واحد، ويُفهم ممّا أورده المعجميون أَنَّ الفَصْلَ هو قطعُ الشيءِ عن الشيء، وإبانتُهُ عنه بحاجز،أي بفاصل مختلف عن الجزأين المنفصلين، ويأتي هذا الفاصل للتزيين والتحسين[١]، وإذا أردنا أنْ نؤسِّس معنىً اصطلاحياً للفصل قائماً على المعنى اللغوي قلنا هو: وجودُ صيغةٍ أو أكثر بين جزئي التركيب اللّغوي أو بين أجزاء التراكيب اللغوية المتلازمة التي وردت في لسان العرب متواليةً ومتلازمة دون فاصلٍ بينها [٢].

وعلى ذلك يكون الفصل في الكلام العربي بأن يرد لفظٌ أو أكثر بين جزئي التركيب، ممّا يؤدي إلى تغيير نظام البناء في هذا التركيب، ويجيء هذا اللفظ لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً[٣] .

---

(١) ينظر : اللسان:مادة (فصل) ١٠/ ٢٧٣-٢٧٤.

(٢) ينظر : أصول التفكير النحوي:٣٣٨ .

(٣) ينظر:مغني اللبيب ٥٠٦/٢ .

الفرق بين الفصل والاعتراض

قد يتبادر إلى الذهن أنَّ مصطلح الفصل قد يشمل الاعتراض أيضاً، لأنَّه هو الآخر فاصلٌ بين أجزاء التركيب اللغوية، فأقول هناك فرق بين الفصل والاعتراض، فالفصل يكون جزءاً من أجزاء الجملة، ومرتبطاً معها بعلاقة عمل إعرابية، في حين أنَّ الاعتراض يكون جملةً مستقلةً وليس جزءاً من الجملة وغير مرتبط بعلاقة عمل إعرابية مع الجملة الأصلية هذا أولاً، وثانيا: إنّ للفاصل محلاً من الإعراب في حين أنّ جملة الاعتراض لا محل لها من الإعراب[١].

مواضع الفصل في العربية

وسبب دراستنا الفصل بين المتضايفين بمعمول المصدر المضاف دون غيره

إنَّ مواضع الفصل بين التراكيب المتلازمة في العربية متعددة[٢]، وقد آثرتُ أنْ أدرس الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المصدر المضاف، لأنَّ الفصل

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٥/٢، وأصول التفكير النحوي ٣٣٨/٣٣٩ ، والجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه) ٩١ .

(٢) ذكرت كتب النحو مواضع عديدة للفصل مبثوثةً في أثنائها ولم يجمعها ايُّ كتاب في موضع واحد أذكرُ منها :

- **الفصل بين الموصول وصلته، ينظر: الخصائص ٤٠٣/٢ و٣/ ٢٥٨.**
- **= = كان واسمها وإنَّ واسمها،ينظر: الخصائص ٤١١/٢ و ٣/ ٢٥٦ وعلل النحو ٢٦٨/١ و ٢٣٩.**
- **الفصل بين المبتدأ والخبر، ينظر: شرح الرضي ٢٠٨/١ و حاشية الصبان ٤٥٨/١ .**
- **= = الفعل ومعموله، ينظر: حاشية الصبان ٦٢٦/١ و ٧٦٩.**
- **= = الحال وصاحبها، ينظر: شرح الرضي ٤٦٠/٢ و حاشية الصبان ٣٠٢/١ ٢.**
- **= = التمييز ومميزه،ينظر: أصول النحو ٣١٨/١ وشرح الرضي ١٥٦/٣ وحاشية الصبان ١٢٤٢/١.**
- **الفصل بين الجار والمجرور،ينظر: شرح الرضي ٣٤٥/٢.**
- **= = المضاف والمضاف إليه، ويمثل بحثنا جزءاً منه.**
- **الفصل بين التابع والمتبوع :**

بمعمول المصدر المضاف مثيرٌ للخلاف بين النحويين وقد انبنى على هذا الخلاف ردٌّ لقراءة ابن عامر المشهورة،وقد أوقفت بحثي على دراسة الفصل بين المتضايفين بمعمول المصدر المضاف دون غيره من مواضع الفصل الأخرى لسببين:

الأول: أنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المصدر المضاف مختلف في جوازه بين النحويين ولم أرَ في ما اطلعت عليه من مصادر مَنْ كتب فيه مفصلاً ، وقال الكلمةَ الفصل فيها.

الثاني: أنَّ موضوع الفصل بين المتضايفين في العربية بعامة واسعٌ لا يستوعبه بحث، إنّما هو محتاج إلى أنْ تُفَرَدَ له دراسة قائمة برأسها برسالة للماجستير أو بكتاب.

هل الفصل بين المتضايفين مسألة خلافية؟

وصف أبو البركات(ت ٥٧٧ هـ) الفصل بين المتضايفين بأنَّه مسألة خلافية بين نحويي البلدين، وذكر أَنَّ الكوفيين أجازوا الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور لضرورة الشعر، وأنَّ البصريين لم يجيزوا ذلك بغير الظرف والجار والمجرور[١]، وهذا يعني أنَّهما اتفقا على جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور بين المتضايفين في الشعر، واختلفا في جواز الفصل بغيرهما، وللتحقّق ممّا أورده أبو

أ- بين الصفة والموصوف، ينظر: الخصائص ٣٩٦/٢،وشرح الرضي ١٩٦/١ و ٢٦١ وحاشية الصبان ٨٩/١ و ٣١١ و ٥٠٨ و ٥٦٧ و ٦٠٩ .

ب- بين المؤكِّد و المؤكَّد، ينظر: حاشية الصبان ١٢٧٢/١ .

ج- بين المعطوف والمعطوف عليه، ينظر:الخصائص ٣٦٩/٢ .

د- نبين البدل والمبدل منه،ينظر: حاشية الصبان ١١١٠/١ و ١٤٠٦ .

فضلا عن مواضع أخرى وردت مثبوتة في كتب النحو وهي بحاجة إلى عمل مستقل يقوم على جمعها ودراستها.

(١) ينظر:الإنصاف: المسألة الستون ٣/٢ .

البركات علينا متابعة آراء النحويين في كتبهم أو في المظان المعينة على الوصول إلى آرائهم والوقوف عليها، ونبدأ برأس المدرسة البصرية سيبويه (ت ١٨٠ هـ) وعند الوقوف على رأيه وجدناه يجيز الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور في الشعر، وسمّى الفصل الوارد في الشعر بغير الظرف والجار والمجرور قبيحاً واستشهد بتسعة شواهد شعرية فُصِلَ فيها بين المضاف والمضاف إليه[١]، وذكر الشيخُ محمد عبد السلام هارون محققُ الكتاب الشاهَد الصارخَ الذي زاده الأخفش في حاشية الكتاب:

فَزَجَجْتُها بمَزَجَّـةٍ زجَّ القلوصَ أبي مزادة[٢]

وهو الشاهد الذي كان الفصل فيه بمعمول المصدر المضاف (القلوص) وقد فصلت القول في هذا الشاهد في موضع لاحق.

وأجاز يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) الفصل بين المتضايفين بالظرف في الكلام فضلا عن جوازه في الشعر[٣].

وذكر الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة[٤] (ت ٢١٥ هـ) أنَّه لا يَحْسُنُ الفصل بين المضاف والمضاف إليه في قراءة من قرأ ((مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ)) في قوله تعالى: ﴿ فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴾ [إبراهيم/٤٧].

وأجاز المبرد (ت ٢٨٥ هـ) الفصل بين المتضايفين بالمصدر وما يشبهه من حشو الكلام، فضلا عن جوازه بالظرف والجار والمجرور، واستشهد بقول الشاعر:[من الوافر]

---

(١) ينظر:الكتاب ١/١٧٥_١٨٠، وابن الأنبا ري في كتابه الإنصاف ٢٢٧.

(٢) ينظر:الكتاب ١/١٧٦ الهامش الثاني.

(٣) ينظر : ارتتشاف الضرَب ٢/ ٥٣٣ .

(٤) ينظر: معاني القران ٢ / ٣٧٧ .

أشَمُّ كأَنَّه رجلٌ عبوسُ معاود جَرأةً وقتَ الهوادي[١]

أما نحويو الكوفة فقد نُقل عن الكسائي (ت ١٨٩ هـ) أنَّه روى عن العرب قولهم: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ[٢]، ولم يُؤثَر عنه سوى هذا الذي نقله عن العرب، وهذا يعني انَّه يُجيز الفصل بالقسم بين المتضايفين في الكلام، ولابد انَّه يجيز وروده في الشعر لإجازته إيَّاه في النثر.

وأجاز الفراء الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور لضرورة الشعر، قال الفراء: ((لكن إذا عرضت صفة بين خافضٍ وما خفض جاز إضافته، مثل قولك: هذا ضاربُ في الدار أخيه، ولا يجوز إلاّ في الشعر))[٣] وأراد بقوله (صفة) الجار والمجرور، لأنّ الصفة مصطلح استعمله الكوفيون بمعنى الجار والمجرور[٤]، ونَصُّه صريح في أنّه لا يجيز الفصل بالجار والمجرور بين المتضايفين إلا في الشعر.

ولهذا قال :((وليس قول من قال (مخلفَ وَعْدَهُ رسلِهِ) ولا (زُيِّن لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم) بشيء))[٥].

وخَطَّأَ روايةَ البيت:

فَزَجَجْتُها متمكِّناً زجَّ القلوصَ أبي مزادة

(١) ينظر : المقتضب ٤/ ٣٧٧، وابن الانباري ٢٢٨ .
(٢) ينظر: الإنصاف: المسألة الستون ٦/٢ .
(٣) معاني القرآن ٨٢/٢.
(٤) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري:٧٧ .
(٥) معاني القرآن ٨٢/٢.

بالفصل بالمفعول بين المتضايفين ونسب هذه الرواية إلى نحويي المدينة بقوله: ((ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله: فزججتها... البيت ، قال الفراء: باطل والصواب: زجَّ القلوصَ أبو مزاده))[١] ، أراد أنَّ الصواب في البيت تقديم المفعول (القلوص) على الفاعل (أبو مزادة) ولم يكتفِ الفراء بهذا إنّما أكَّد هذا المعنى في موضعٍ آخر من كتابه لكنه نسب جواز الفصل هذه المرة إلى نحويي أهل الحجاز فقال : ((وليس قول من قال: إنَّما أرادوا مثل قول الشاعر:

فَزَجَجْتُها متمكِّناً زجَّ القلوصَ أبي مزادة

– يقصد قراءة ابن عامر – بشيء وهذا ممّا كان يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله في العربية))[٢] ويبدو أنَّ هذا الشاهد كان معروفا عند نحويي المدينة بخاصة والحجاز بعامة، وفي قوله: ((هذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز)) دليلٌ على أنَّ هذا الشاهد معروفٌ لدى نحويي الحجاز في زمنٍ متقدم على زمن الفراء، ولا ادري لِمَ لَمْ يَعْتَدَّ به شاهداً إلا أن يكون غير معروف القائل.

والفصل بين المتضايفين في قراءة ابن عامر عند أبي عبيد (ت ٢٢٤ هـ) مستكرهٌ، لذلك قال: ((ولا أُحِبُ هذه القراءة لما فيها من الاستكراه، والقراءةُ عندنا هي الأُولى لصحتها في العربية مع إجماع أهل الحرمين والبصرتين بالعراق عليها))[٣].

---

(١) م.ن ٨٢/٢ .

(٢) م.ن ٣٥٨/١.

(٣) إبراز المعاني ٤٦٣/٢ وخزانة الأدب ٣٨٧/٤، وعُرِفَ بهذه الكنية اثنان من علماء العربية ممّن عنوا بعلوم القرآن وهما أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو عبيد الهروي، والمعنيُّ هنا هو أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) وهو أول من الَّف كتاباً في القراءات وجمع فيه خمسةً وعشرين قارئاً، ينظر: النشر ٣٣/١ .

أما ثعلب (ت ٢٩١ هـ) فقد أُثر عنه أنَّه أجاز الفصل بالمفعول به، واستشهد بقول الشاعر : فزججتها ... البيت، لكنه قَيد هذا الجواز بالشعر[١] .

ويبدو لي أنَّ أبا البركات قد وقف على رأي ثعلب من الكوفيين من غير أن يتلبَّث جيداً عند آراء النحويين الآخرين، فراح يُعِمُّ مذهب ثعلب على الكوفيين ويُعِدُّه مذهباً كوفياً وقد أثبتت دراسةٌ رصينة أنَّ أبا البركات فَعَلَ هذا في غير موضع من كتابه[٢]، وقد تنبَّه لهذا الإعمام غير الموفَّق البغدادي[٣] (ت ١٠٩٣ هـ) إذ قال: ((إنَ نسبة جواز الفصل في الشعر بنحو المفعول إلى الكوفيين لم يعترف به الفراء وهو من أجلِّ أئمة الكوفيين))، وهذا الذي وصفه أبو البركات بأنَّه مذهب أهل الكوفة، وهو جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور في الشعر، هو ليس للكوفيين بعامة، إنَّما هو مذهب ثعلب من الكوفيين وسيبويه من البصريين، وأجاز الفصل بالقسم في النثر الكسائي من الكوفيين، وأجاز يونس والمبرد من البصريين الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر والنثر وعلى هذا لا تكون المسألةُ خلافيةً كما وصفها ابن الأنباري.

ولم أقف على رأي في هذه المسالة لهشام بن معاويةَ الضرير (ت ٢٠٩ هـ) رابع الكوفيين على الرغم من عنايتي بجهوده النحوية[٤].

المبحث الأول

الشواهد التي وردت في الفصل بين المتضايفين

---

(١) مجالس ثعلب ١/ ١٥٢.

(٢) ينظر:ابن الانباري في كتابه الإنصاف ١٩١.

(٣) خزانة الأدب ٤/٣٨٥ .

(٤) من الرسائل التي أشرفت عليها رسالة الماجستير الموسومة ((هشام بن معاوية الضرير وجهوده النحوية))، قدّمها خضر حسن ظاهر إلى قسم اللغة العربية –كلية التربية –جامعة تكريت ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م ، وحصل فيها الطالب على تقدير (امتياز).

وردت مجموعةٌ من الشواهد نثرية وشعرية فُصِلَ فيها بين المتضايفين،نذكرها فيما يأتي:

أولا. الشواهد النثرية:

١- القراءات القرآنية:

أ- القراءات المتواترة: قرأ ابن عامر ببناء (زُيِّنَ) للمجهول، ورفع (قَتْلُ) على أنَّه نائب فاعل، ونصب (أولادَهم) على أنَّه مفعول به للمصدر (قَتْلُ)، في قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [الأنعام/١٣٧] وهي قراءة الباقين من القرَّاء ما عدا ابن عامر[١] وسيجيء الكلام عليها مفصلاً في هذا البحث.

ب- القراءات الشاذّة: قرئ[٢] قوله تعالى ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾ [إبراهيم/٤٧] بنصبِ (وعده)، وخفض (رسله) على تقدير: مُخْلِفَ وَعْدَهُ رسلِهِ[٣].وقد ذكر السيوطي (ت٩١١ هـ) أنَّ : ((كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحادا ، أم شاذا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه)) [٤] .

٢- الحديث الشريف:

---

(١) ينظر: السبعة في القراءات ٢٧٠، والبديع لابن خالويه ١٠٩، والنشر ١٩٨/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢١٧.

(٢) نسب لبعض السلف في البحر المحيط ٤٧٦/٥ وهي من غير عزو في معاني القرآن للفراء ٨١/٢، والكشاف ٣٨٤/٢.

(٣) ينظر : إبراز المعاني ١١٨/٢ .

(٤) الاقتراح : ٥١ .

استشهد مجيزو الفصل بين المتضايفين بحديثي الرسول (ﷺ): ((هل انتم تاركو لي صاحبي))[١] و((هل انتم تاركو لي أُمَرائي))[٢] وواضح أنَّ التركيب في الحديثين واحد، وقد فُصِلَ فيه بين المتضايفين بالجار والمجرور، فاستشهدت طائفة من النحويين بالحديث الأول[٣] واستشهدت أخرى بالثاني[٤] .

٣- أقوال العرب:

أ- ما حكاه الكسائي (ت ١٨٩ هـ) عن بعض العرب : هذا غلامُ واللهِ زيدٍ[٥] ، بالفصل بين المتضايفين بالقَسَم .

ب- ما حكاه أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ): (إنَّ الشاةَ لَتَجْتَرَّ فَتَسْمَعُ صوتَ واللهِ ربِّها)[٦] ، بالفصل بين المتضايفين بالقَسَم أيضاً.

ج-ما حكاه ابن الانباري: (هذا غلامُ ـ إنْ شاءَ اللهُ ـ أخيكَ)[٧] ، بالفصل بجملة (إنْ شاءَ اللهُ) بين المتضايفين.

---

(١) هو بعض حديث في البخاري ١٣٣٩/٣ برقم ٣٤٦١، وتمامه عن أبي الدرداء قال :كنت جالساً عند النبي (ﷺ) فقال : ((إنَّ اللهَ بعثني إليكم فقلتم كَذَبْتَ .وقال أبو بكر الصديق صَدَقَ وواساني بنفسه وماله . فهل أنتم تاركو لي صاحبي، مرتين فما أوذيَ بعدها)).

(٢) هو بعضُ حديثٍ أيضا أورده أحمد في مسنده ٣٣٢/٢ برقم ٢٤٧٢٤ من حديث عوف بن مالك الأشجعي، والبيهقي في سننه الكبرى ٣١٠/٦، في سَلْبِ عدوٍ فغضب الرسول(ﷺ) لخالد فقال: ((يا خالد لا تردَّ عليه، هل أنتم تاركو لي أمرائي، لكم صفوة أمرهم وعليهم كَدَرُهُ)).

(٣) منهم ابن مالك في : شرح الكافية الشافية ٤٤٣/١، وابن عقيل في : شرحه على ألفية بن مالك ٦٩/٢، وخالد الأزهري في: شرح التصريح٥٨/٢، ومحمد بن علي الصبان في : حاشيته ٢٧٦/٢ .

(٤) منهم ابن الانباري في: الإنصاف ٦/٢، وابن مالك في : شرح الكافية الشافية ٤٤٤/١، وتوضيح المقاصد ٨٣٣/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٤٤/١، وشرح التصريح على التوضيح ٥٨/٢، وشرح ابن عقيل ٦٩/٢.

(٦) الإنصاف ٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٤٤/١، وتوضيح المقاصد ٨٣٣/٢، وخزانة الأدب ٣٨٤/٤

(٧) شرح الرضي ٢٦٠/٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٣٣ .

د- ما حُكيَ عن بعض مَنْ يوُثقُ بعربيته: (تَرْكُ يوماً نَفْسِكَ وهواها سعيٌ في رداها)[١]. وهو فَصْلٌ بظرف المصدر بين المصدر المضاف (تَرْكُ) والمضاف إليه (نفسِك)[٢].

ثانياً _ الشواهد الشعرية .

١_قال الشاعر[٣]:[من مجزوء الكامل]

فَزَجَجْتُها بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القلوصَ أبي مزادة[٤]

وتقدير الكلام: زَجَّ أبي مزادة القلوص، ففصل بين المصدر المضاف (زَجَّ) والمضاف إليه (أبي مزادة) بمعمول المصدر المضاف (القلوص) وهو مفعوله ، والفاصل كما ترى ليس ظرفاً ولا حرف جر ، وهذا البيت مما زاده أبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥ هـ) تلميذ سيبويه وناقل كتابه إلى خالفيه ، ونصُّ الزيادة ((قال أبو الحسن: إلا في الشعر – يريد لا يجوز هذا الفصل بين المتضايفين إلا في الشعر– سمعت عيسى بن عمر ينشد : فزججتها ... البيت، ولم يعرف أبو عمر[٥] ما حكى الأخفش، وهو

---

(١) إبراز المعاني ٤٦٦، وتوضيح المقاصد ٢٢٨/١ و ٢/ ٨٢٥، وأوضح المسالك ١٨٠/٣ وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٨.

(٢) أوضح المسالك ٣/ ١٨٠.

(٣) لَمْ يُنسَبْ لأحد.

(٤) ينظر البيت في: الكتاب ١٧٦/١ الهامش الأول، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٧/١ ومجالس ثعلب ١٥٢، وجامع البيان ٩٢/٧، والخصائص ٤٠٨/٢، وشرح المفصل ١٩/٣ و٢٢، وإبراز المعاني ٤٦٤، وشرح الكافية الشافية ٤٤٠/١، وشرح الصبان ٢٧٦/٢، وخزانة الأدب ٣٨٠/٤ و ٣٨١و٣٨٢ و٣٨٥.

ورُوي البيت : فَزَجَجْتُها متمكِّناً زجَّ الصِّعاب أبو مزادة

ورُوي أيضا : فَزَجَجْتُها متمكِّناً زجَّ أبي مزادة الصِّعاب

وهو على هذه الرواية لا شاهد فيه ينظر : خزانة الأدب ٣٨١/٤، ورواه الفراء في معاني القرآن ٨٢/٢: زجّ القلوص أبي مزادة، وردَّ رواية المتن .

(٥) صالح بن اسحق الجرمي كان عالماً بالنحو واللغة، أخذ عن الأخفش كتاب سيبويه، واخذ الفقه عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي، وكان ذا دين وخلق وورع (ت ٢٢٥ هـ) ينظر: إنباه الرواة ٢ / ٨٠ وبغية الوعاة ٥٥/٢.

عند أصحابنا خطأ))، وهذا البيت بلا نسبة على كثرة الاستشهاد به، ولعل هذا أحد الأسباب المهمة التي جعلت النحويين لم يعتدّوا به، قال السيوطي[١] (ت ٩١١هـ): ((لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله)).

وزيادة الأخفش هذه الواردة تعليقاً على الفصل بين المتضايفين تدلُّ على أنَّه يجيز ورود الفصل بين المتضايفين بالمفعول في الشعر، وإلا ما الذي دعاه إلى إيرادِه، ولم يترك الأخفش رواية البيت غفلاً من منشدها فقال: ((سَمِعْتُ عيسى بن عمر ينشد))[٢]، فهذا ضربٌ من التوثيق والتثبت عند الرجل، وعيسى توفي سنة (ت ١٤٩ هـ) أي أنَّه عاش في عصر الاستشهاد، ثم أنّ عيسى ينماز بأنَّه بَقيَ ملتزما الفصاحة والإعراب في حديثه وكان لا يدعُ الإعراب لشيءٍ وقد احتجَّ بعضهم بكلامه في اللغة في شرح ألفاظ من القرآن الكريم، ومنهم أبو عبيدة القائل:((سمعت عيسى بن عمر يقول كنت، وأنا شاب أقعد بالليل وأكتب حتى ينقطع سوائي، أي وسطي))[٣]، وبكلام عيسى فسَّر أبو عبيدة (سواء) في قوله تعالى : ﴿سواء الجحيم ﴾ [الصافات/٥٥] بالوسط، وعيسى ثقةٌ عند العلماء قال سيبويه: ((وزعم عيسى بن عمر أنّ ناساً من العرب يقولون: إذن افعل ذاك، في الجواب، فأخبرت يونس بذلك،فقال: لا تبعدن ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سَمِعَ)).

وهذه شهادة علماء عصره على ثقته، وذكر البغدادي[٤]، (ت ١٠٩٣ هـ) أنَّ هذا البيت لبعض المدنيين المولَّدين فلا يكون حجة، ولا نعلم من أين جاء بهذا الكلام، وكلّ ما قيل عن إنشاد أهل المدينة لهذا البيت هو قول الفراء كما ذكرت سابقاً: ((ونحويو أهل المدينة ينشدون)) وقوله: ((هذا ما كان يقوله نحويو أهل

---

(١) الاقتراح ٧١، وينظر:الإنصاف ٥٨٣/٢.
(٢) الكتاب ١٧٦/١ الهامش الثاني.
(٣) مجاز القرآن ١٧٠/٢.
(٤) ينظر: خزانة الأدب ٣٨٠/٤.

المدينة)) وليس في هذين النصين ما يشير إلى أَنَّ قائله من المولّدين إنما فيهما إقرار من الفراء بوجود هذا الشاهد من جهة و بقدمه من جهة أخرى، وهو بدون شك أقدم من الزمن الذي انتهى فيه الفراء من تأليف كتابه وهو سنة (٢٠٤هـ)[١]، ومما يُعزِّز قدَم هذا الشاهد وشيوعه ما نقله الأخفش من أنَّ عيسى بن عمر أنشد هذا البيت، وعرفنا أن عيسى توفي سنة (١٤٩ هـ) وبذلك يكون هذا الشاهد منتمياً إلى مرحلة الاستشهاد بالشعر في البيئة الحضرية أعني بيئة المدينة التي أُتفق على أنَّها منتصف القرن الثاني للهجرة .

ويجدر بنا هنا أنْ نذكر أنَّ النحويين ومنهم الفراء نفسه قد استشهدوا بأبيات عديدة من غير أن ينسبوها لقائليها، وكرَّر الفراء قوله: أنشد بعضهم[٢]، وقال بعض الشعراء[٣]، وقول الشاعر[٤].

وفيما يتصل بقبول الشواهد التي يرويها علماؤنا استشهدُ هنا بما قاله ابنُ جنّي في ردِّه على المبّرد الذي شكّك برواية بيت سيبويه:

فاليوم اشربْ غير مُسْتحقبٍ إثْماً من اللهِ ولا واغلِ

---

(١) **قال محمد بن الجهم السّمري (ت ٢٧٧ هـ) تلميذ الفراء وراوي كتابه معاني القرآن في معاني القرآن ١/١ : ((هذا كتابٌ فيه معاني القرآن أملاه علينا أبو زكريا يحيى بن زاد الفراء – رحمه الله – من غير نسخة ، في مجالسه أول النهار من أيام الثلاثاوات والجُمَع في شهر رمضان، وما بعده من سنة اثنتين، وفي شهور سنة ثلاث، وشهور من سنة أربع ومئتين)).**

(٢) ينظر على سبيل المثال:معاني القران ١٥/٢ و١٩و٤٣.

(٣) ينظر على سبيل المثال :معاني القران٥٢/١ و٨٢ و٢٩٢.

(٤) لأدلل على ذلك أكتفي بما ورد في الجزء الأول من معاني القران ينظر: ١/ ٩٤ و ١١٣و ١١٥ و ١٢٢ و ١٣٤ و ١٣٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و١٥٢ و١٥٣ و١٦٠ و ١٦١ و١٦٢ و ١٦٣ و ١٧٩ و ١٨٨ و٢٢٠ و٢٨٩ و ٢٩١ و ٢٩٢.

قال ابن جنّي[١] ((وأما اعتراض أبي العباس: وإنما الرواية: فاليوم فاشرب فكأنه قال لسيبويه: كذبتَ على العرب، ولم تسمع ما حَكَتْهُ، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السَرَف فقد سقطت كلفة القول معه)) ولا نريد أن نقول بسقوط كلفة القول مع أحد من علمائنا الأجلاء بل لابدّ من احترام ما رواه هؤلاء الأجلاء و قبوله إلا إذا ظهر لنا خطؤه، إنَما ما رواه الأخفش صحيح وما أنشده عيسى بن عمر صحيح أيضاً، ولا نشكك بما رووه وحكوه من شواهد غير معروفة القائل، لأنهم ثقاتٌ ، ولو شككنا بما نقلوه لنا لأسقطنا كلَ شاهد غير معروف القائل وهو كثيرٌ جدا.

٢- بيت الفرزدق[٢]: [من البسيط]

تَنفي يداها الحصى في كلِّ هاجرةٍ نَفْيَ الدراهيمَ تَنْقادِ الصياريفِ[٣]

وتقدير الكلام: نفيَ الدراهيمِ تَنْقادُ الصياريفِ، ففصل بين المصدر المضاف (نَفْيَ) والمضاف إليه (تنقاد) بمعمول المصدر (الدراهيم)وهو مفعوله.

٣-الرجز المنسوب لعمرو بن كلثوم[٤]:

---

(١) المحتسب: ١١/١ وينظر: خزانة الأدب: ٥٣٠/٣ و ٤٤١/٤.

(٢) هو همام بن غالب من أهل البصرة شاعر معروف، عظيم الأثر في اللغة، وكان يقال لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، وهو من شعراء الطبقة الأولى من الإسلاميين، وصفه خصمه جرير بأنَّه نبعة الشعر (ت ١١٠ هـ) . ينظر : طبقات فحول الشعراء ٢/ ١٩٨_١٩٩، والأعلام ٩٨/٨ .

(٣) ديوان الفرزدق ٥٧٠ والكتاب ٢٨/١، استشهد به سيبويه لضرورة إشباع كسرة الهاء في (الدراهم) و الراء في (الصيارف) والمقتضب ٢٥٨/٢، في حين قال الصبان في حاشيته٢٨٩/٢ : ((والدراهيم لغةٌ في الدرهم فالياء ليست للإشباع بل هي منقلبةٌ عن ألف المفرد بخلاف ياء الصياريف)) والفرزدق يصف في هذا البيت سير ناقته وقت اشتداد الحر، منتصف النهار، فشبَّه خروج الحصى من تحت مناسمها بارتفاع الدراهم على الأصابع إذا نُقدت، ينظر: تاج العروس (درهم) ١٥٠/٢٣.

(٤) نسبه العيني في المقاصد النحوية ٤٦١/٣لعمرو بن كلثوم ولم نعثر عليه في ديوانه .وهو مما أنشده أبو عبيدة فيما ذكره ابن مالك ينظر:شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١.

وحَلَـــقُ المـــــاديِّ والقـــوانسِ

فداسَـــهم دَوْسَ الحصـــادَ الـــدائسِ

وتقدير الكلام: فداسهم دوسَ الدائسِ الحصادَ، ففصل بين المصدر المضاف (دَوْسَ) والمضاف إليه(الدائسِ)وهو فاعل المصدر ، بمعمول المصدر (الحصادَ)[١]وهو مفعوله .

٤-بيتُ جَنْدَل بن المثنى الطُّهَويّ[٢] يصف الجراد : [من الرجز]

يَفْـــرُكُ حَـــبَّ السُّـــنْبُلِ الكنـــافِجِ بالقـــاعِ فَـــرْكَ القُطُـــنَ المَحـــالِجِ[٣]

وتقدير الكلام: فركَ المحالِجِ القطنَ، ففصل بين المصدر المضاف (فَرْكَ) والمضاف إليه (المحالجِ)وهو فاعل المصدر، بمعمول المصدر (القطنَ)وهو مفعوله.

٥-بيت الطِّرِمَّاح بن حكيم[٤] :[من الطويل]

يُطِفْـــنَ بِحُـــوزيِّ المَراتِـــعِ لَـــمْ تُـــرَعْ بواديـــهِ مِـــنْ قَـــرْعِ القِســـيَّ الكَنـــائنِ

---

(١) المقاصد النحوية ٤٦١/٣وإبراز المعاني ٤٦٥وشرح الكافية الشافية ٤٤٠/٢وشرح الصبان ٢٧٦/٢وشرح الاشموني ١٨٠/٢ والرواية فيه (الحصيد) بدلاً من (الحصاد).

(٢) نَسَبَهُ ابن مالك في: شرح الكافية الشافية ٤٤/١ لأبي جندل الطُّهَويِّ، والصحيح ما أثبتناه،ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (جنح) ٧٥/٤، و(كنفج) ١٥٩/٧، ولسان العرب (كنفج) ٣٥٢/٢، وتاج العروس (جنح) ٤٩٣/٥، و(كنفج) ١٧٧/٦، وجَنْدَل بن المثنى الطُّهَويِّ، شاعرٌ راجزٌ إسلامي، من تميم، كان معاصراً للراعي النُّمَيري، وكان يُهاجيه(ت ٩٠ هـ) نسبته إلى(طُهَيَّة) جدته. ينظر: الاعلام١٤٠/٢.

(٣) وروي (الحنابِ) بدلا من (الكنافج) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (حنبج) ٥٧/٤، وتاج العروس (حنبج) ٤٩٣/٥، والكنافج :الكثير من كلِّ شيء، وقيل هو الغليظ الناعم ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (كنفج)١٥٩/٧.

(٤) شاعرُ إسلاميٌّ فحلٌ من طيِّء (ت١٢٥هـ) ينظر الشعر والشعراء ٥٧٠/٢ ، والاعلام٢٢٥/٣.

وتقدير الكلام في البيت:من قَرْعِ الكنائنِ القِسيَّ، ففصل بين المصدر المضاف (قَرْعَ) والمضاف إليه (الكنائنِ) وهو فاعل المصدر، بمعمول المصدر (القِسيَّ)وهو مفعوله.

٦-ما أُنْشِدَ عن أَئمةِ العربيةِ [١]، لبعض الطائيين[٢]:[من الطويل]

عَتَوا إِذْ أَجَبْناهُمْ إِلى السِّلْمِ رَأْفَةً فَسُقْناهُمُ سَوْقَ البغاثَ الأَجادلِ[٣]

وتقدير الكلام :فسُقناهم سوقَ الأَجادلِ البغاثَ، ففصل بين المصدر المضاف (سوقَ) والمضاف إليه (الأجادلِ)وهو فاعل المصدر، بمعمول المصدر (البغاث) وهو مفعوله .

ج

٧-بيت الأحوص : [من الوافر] .

لئن كان النِّكاحُ أَحلَّ شيءٍ فإِنَّ نكاحَها مطرٍ حرامُ [٤]

وتقدير الكلام: فإِنَّ نكاحَ مطرٍ إِيَّاها حرامُ، ففصل بين المصدر المضاف (نكاح) والمضاف إليه (مطرٍ) بمعمول المصدر الهاء وهو مفعول به[١].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤٤١/١.

(٢) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٤٩١.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٤١/١ وأوضح المسالك ٣٩٦/١ وشرح التصريح ٧٥/٢ وشرح الاشموني ١٧٩/٢. والبغاث: طير ضعيف يُصاد ولا يصيد، والأَجادل:الصقور جمع اجدل ينظر اللسان (بغث)١١٨/٢و(جدل)١٠٣/١١.

(٤) ديوان الأحوص: ١٨٩، وأوضح المسالك ٤٠٠/١، ومغني اللبيب ٨٨١/٢، وشرح التصريح ٥٩/٢.

وتمثَّل مجيزو الفصل بين المتضايفين بمعمول المصدر المضاف بقول المتنبي من [الطويل]:

حَمَلْتُ إلَيْهِ مِنْ لِسَاني حَديقَةً سقاها الحِجى سَقْي السحائبِ[٢]

أي : سقي السحائبِ الرياضَ[٣] ففصل بين المصدر المضاف(سقيَ) والمضاف إليه (السحائب)وهو فاعل المصدر، بمعمول المصدر المضاف (الرياض) وهو مفعوله.

ونلحظ مما مرّ من شواهد شعرية أنَّ معمول المصدر المضاف كان منصوبا،لأنَّه مفعول به كما بيَّنا .

كما ورد الفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه بمعمول المصدر المرفوع وهو فاعل المصدر وليس مفعوله،في شاهدين ، أحدهما هو قول الشاعر: [من الطويل]

نرى أسهماً للموت تُصمي ولا تُتمي ولا نرعوي عن نقضِ أهواؤنا العزمِ[٤]

وتقدير الكلام : عن نقض العزم أهواؤنا ، أي : أنْ يَنْقُضَ أهواؤنا العزمَ ، ففصل المصدر المضاف (نقض) والمضاف إليه(العزمِ) بفاعل المصدر(أهواؤنا).

والآخر قول الراجز :

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٨٨١/٢، و روي (مطر) بأكثر من وجه ومنشدُ البيت بجر (مطر) هو أبو العباس ثعلب، ينظر : شرح الكافية الشافية ٤٤٢/١.

(٢) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري ١٦٨/١ وديوانه بشرح عبد الرحمن البرقوقي ٢٨٦/١.

(٣) وقلت: تمثّل، لأنّ المتنبي مُولَّد لا يستشهد بشعره، فتمثل المدافعون عن قراءة ابن عامر بهذا البيت للإيضاح لا للاستشهاد، واستشهد الزمخشري في إحدى المسائل بقول أبي تمام فقال: ((وهو وإن كان محدثاً لا يُستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فأجْعَلُ ما يقوله بمنزلة ما يرويه))، ينظر: الاقتراح /٧٠ ولعلّ الذي أورد بيت المتنبي أراد ما أراده الزمخشري من استشهاده ببيت أبي تمام.

(٤) توضيح المقاصد ٨٣٠/٢ ، وحاشية الاشموني ١٨٧/٢ ، وحاشية الصبان ٢٧٩/٢.

مـــا إن وَجَـــدنا للهـــوى مـــن طـــبَ

ولا عَـــدِمنا قَهْـــرَ وجْـــدٌ صـــبِّ[١]

على تقدير: ولا قَهْرَ صبٍّ وَجْدٌ ، ففصل بين المصدر المضاف (قَهْرَ)، والمضاف إليه(صب) بفاعل المصدر (وجد).

ونلحظُ أنَّ الفصل قد ورد بمعمول المصدر المضاف وجاء منصوباً ،وهو مفعول المصدر في قراءةٍ قرآنيةٍ مشهورةٍ ،وفي قراءة أخرى شاذة ،كما ورد في سبعة أبيات من الشعر العربي تنتمي إلى مرحلة الاستشهاد، وتمثَّل المدافعون عن هذا الفصل ببيتٍ المتنبي،وكلُّ هذه الشواهد تؤكد ورود الفصل بين المتضايفين بمعمول المصدر المضاف المنصوب على المفعولية،وورد الفاصل في شاهدين شعريين معمولا للمصدر غير أنَّه مرفوع لأنَّه فاعل المصدر، وهل بعد أن ذكرنا هذه الشواهد ثمة متَّسع لإنكار الفصل ، ،وذكر النحويون ورود الفصل أيضا بالجار والمجرور بين المتضايفين في حديثين نبويّين شريفين ، وبالقَسَم بقولين من أقول العرب ،وبجملةٍ في قولٍ ثالث، وبالظرف في قولٍ رابع ،وذكرنا الشواهد النثرية التي كان الفاصل فيها غير معمول لمصدر، لتأكيد وورود الفصل بصور شتى في العربية.

وأذكر فيما يأتي الشواهد الشعرية الأخرى التي ذكرتها كتب النحو وورد فيها الفصل بين المتضايفين بصور مختلفة وهي:

– الفصل بين الوصف (اسم الفاعل) المضاف والمضاف إليه بمعمول الوصف المضاف وهو فاعل الوصف ومنه قول جرير: [من الكامل]

(١) شرح الكافية الشافية ٤٤٤/١، وأوضح المسالك ٤٠٠/١، وشرح التصريح ٥٩/٢.

مـا زالَ يُـوقِنُ مَـنْ يَؤمّـكَ بـالغِنى وسِـواكَ مـانعُ فضـلَهُ المحتـاجِ[١]

وتقدير الكلام : وسواك مانع المحتاج فضله ، ففصل بين المضاف (مانعُ) وهو اسمُ فاعلٍ والمضاف إليه (المحتاجِ) بمعمول اسم الفاعل (فضلَهُ) وهو مفعول به.

- الفصل بين المتضايفين باسم معطوف على المضاف ، ومنه قول الفرزدق: [من المنسرح]

وتقدير الكلام : بين ذراعي الأسد وجبهته ، ففصل بين المضاف (ذراعي) والمضاف إليه (الأسد) باسم معطوف على المضاف وهو (جبهة) ،

وقول الأَعشى ميمون بن قيس: [من مجزوء الكامل]

ولا نقاتِـــــلُ بالعِصـــــــيْ يِ ولا نُرامـــــــي بالحجـــــارةْ

إلاَّ عُلالَـــــــةَ أَو بـــــــدا هـــةَ قـــارحٍ نَهْـدَ الجُـــزارةْ[٢]

وتقدير الكلام :إلا علالةَ قارحٍ أوبداهته ، ففصل بين المضاف (علالة) والمضاف إليه (قارحٍ) باسم معطوف على المضاف وهو(بداهة).

---

(١) ديوان جرير ١٧١/١ ،وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٠ ، وأوضح المسالك ٤ /٣٩٧ ،وشرح التصريح ٥٨/٢ ، وشرح الاشموني ١٨١/٢ .

(٢) ديوان الأعشى ١١٥ _١١٦ ، والكتاب ١٧٩/١ ، والمقتضب ٣٥٤/١ ، وشرح المفصل ٢٢/٣ ، ولعله من المناسب ان اذكر أن سيبويه أستشهد بخمسةٍ وثلاثين شاهداً من شعر الأعشى ، ينظر : فهارس الكتاب ٥/ ١٨٢ ، والأعشى من الطبقة الأولى من طبقات فحول الجاهلية ، وكان أبو عمرو بن العلاء يصفه بالبازي يضرب كبيرَ الطيرِ وصغيرَه ينظر: الشعر والشعراء ٢٥٥/١ ، وطبقات فحول الشعراء ٦٥/١_٦٦ .

-الفصل بين المتضايفين بنعت المضاف ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

نَجَـوْتَ وَقَـدْ بَـلَّ المُـرَادِيُ سَـيْفَهُ مِن ابْنِ أبِي شَيْخِ الأبَاطِح طَالبِ[١]

وتقدير الكلام: من ابن أبي طالبٍ شيخ الأباطح، ففَصَل بين المضاف (أبي) والمضاف إليه (طالبِ) بنعت المضاف (شيخِ الأباطح) ، وقول الشاعر: [من الكامل]

وتقدير الكلام: بيمينٍ مُقْسِمٍ أصدَقَ من يمينك، ففصل بين المضاف (يمين) والمضاف إليه (مقسم) ينعت المضاف (أصدق)[٢].

- الفصل بين المتضايفين بالمفاعيل، ومنه الفصل بالمفعول الثاني وعليه قول جرير[٣]: [من البسيط]

تسـقي امتياحـاً نـدى المسـواكِ ريقتِها كما تَضَمن ماءَ المزنةِ الرصفُ

وتقدير الكلام :تسقي ندى ريقتها المسواكَ ،ففصل بين المضاف (ندى) والمضاف إليه(ريقتها) بالمفعول الثاني(المسواك)وهو ليس معمولا للمصدر المضاف إلى فاعل إنما هو معمول للفعل (تسقي).والفصل بالمفعول لأجله ومنه قول الشاعر:[من الوافر]

معاود جرأةً وقتِ الهوادي أشمُّ كأنَّه رجلٌ عبوسُ[٤]

(١) البيت لمعاوية بن ابي سفيان يخاطب به عمرو بن العاص ، ينظر : وتاريخ دمشق ٢١/ ٣٤٧ ، ينظر: ابراز المعاني ٤٦٥ ، وشرح بن عقيل ٨٤/٢ وشرح التصريح ٥٩/٢.
(٢) توضيح المقاصد ٨٢٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٥/٢ وشرح الاشموني ١٨٥/٢ ، وحاشية الخضري ٤٥/٢ .
(٣) ديوان جرير ٣٨٦ وتوضيح المقاصد ٨٣٧/٢ وشرح الكافية الشافية ٤٤٢/١ ، وشرح التصريح ٥٨/٢ .
(٤) توضيح المقاصد٨٣٣/٢،و شرح الاشموني١٨٩/٢

وتقدير الكلام : معاود وقت الهوادي جرأة ، ففصل بين المضاف (معاود) والمضاف إليه (وقت) بالمفعول لأجله(جرأة).

– الفصل بين المتضايفين بالنداء ومنه قول الشاعر: [من السريع]

كـــأنَّ بِـــرْذَوْنَ أبـــا عصـــامِ زيـــدٍ حمـــارٌ دُقَّ باللِّجـــامِ [١]

وتقدير الكلام : كأن برذونَ زيدٍ يا أبا عصام ، ففصل فيه بين المضاف (برذون) والمضاف إليه (زيد) بأداة النداء والمنادى (يا أبا عصام)، وقول بُجير بن زهير بن أبي سلمى: [من البسيط]

وفـاقُ كعـبُ بُجَـيْـرٍ مُنْقِـذٌ لـك مِـن تعجيـلِ مُهلكـةٍ والخلـدِ فـي سَـقَرِ [٢]

وتقدير الكلام: وفاقُ بجيرٍ يا كعبُ ، ففصل بين المضاف (وفاق) ، والمضاف إليه (بجير) بالنداء وهو (يا كعب) .

– الفصل بين المتضايفين بالظرف، ومنه قول أبي حية النميري: من [الوافر]

كَمَـا خُـطَّ الكِتَـابُ بِكَـفٍّ يَوْمـاً يَهُـــودِيٍّ يُقَـــارِبُ أوْ يُزِيـــلُ [٣]

(١) البيت غير معروف القائل ، ينظر: الخصائص ٤٠٤/٢ وإبراز المعاني ٤٦٥ ، والدر المصون ١/ ١٧٧٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤٤٤/١، ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٨٦. وأوضح المسالك ٤٠٢/١ .
(٢) شرح ابن عقيل ٨٦\٢. وشرح الاشموني، وحاشية الخضري ٤٥/٢ .
(٣) الحجة في علل القراءات السبع ٣/ ٢٣٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٩٣/٧ ، البحر المحيط ٥٠١/١ و ٢٣٢/٤ .

وتقدير الكلام : بكفِّ يهودي يوماً، ففصَلَ فيه بين المضاف (كفِّ) والمضاف إليه (يهوديّ) بالظرف (يوماً)، وقول ابن قميئة: [من السريع]

لَمَّا رأتْ ساتيدَما استعبرتْ لله دَرُّ اليومَ مَنْ لامها[١]

وتقدير الكلام: لله درّ مَنْ لامها اليوم ، ففصل بين المضاف (دَرُّ) والمضاف إليه (من لامها) بالظرف (اليوم) .

– الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور ومنه قول ذي الرمة: [من البسيط]

كأَنَّ أصواتَ من إيغالهنَّ بنا أواخرِ المَيْسِ اصواتُ الفراريجِ[٢]

وتقدير الكلام : كأَنَّ أصواتَ أواخرِ الميسِ أصواتُ الفراريج من إيغالهنَّ، ففصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر) بفاصلين جارين ومجرورين (من ايغالهنَّ بنا)، وقول دَرَنة بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة: [من الطويل][٣]

هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخا له إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما

وتقدير الكلام: هما أخوا من لا أخ له في الحرب ، ففصل بين المضاف (أخوا) والمضاف إليه (مَنْ) بالجار والمجرور (في الحرب).

---

(١) الكتاب ١٧٨/١ ، والإنصاف ٦/١ ، ساتيدما: جبل يقال ماطلعت عليه شمس إلا أُريقَ فيه دم .

(٢) ديوان ذي الرمة ٧١- ٧٢، والكتاب١٧٩/١ والمقتضب ٣٧٦/٤ ، والانصاف ٢ /٨ .

(٣) الكتاب ١٨٠/١ ، والانصاف ٦/٢ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤٣٩/١ .

- الفصل بين المتضايفين بفاصلين هما الفاعل والجار والمجرور في قول الشاعر: [من الطويل]

تَمُرُّ على ما تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلائِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا[١]

وتقدير الكلام في البيت : شفت عبدُ القيس غلائلَ صدورِها منها ، ففصل بين المضاف (غلائل) والمضاف إليه (صدورها) بالفاعل (عبد القيس) وبالجار والمجرور (منها)، ومع اعتقاد النحويين بأنَّ هذا الشاهد مصنوع وغير معروف القائل [٢]، غير أنهم استشهدوا به على الفصل بين المتضايفين بالفاعل[٣]، وقد ذكرتُه لكثرة دورانه في كتب النحو.

- الفصل بالفاعل ،ومنه قول الأعشى[٤]:[من المنسرح]

أنجب أيام والداه به إذ ولداه فنعم ما ولد

وتقدير الكلام :أنجب والداه به أيام إذ ولداه ، ففصل بالفاعل وهو (والداه) المرفوع بـ (أُنجب) بين المضاف (أيام) والمضاف إليه (إذ ولداه) بالفاعل، وهو والداه[٥] .

---

(١) البيت بلا عزو ينظر : الانصاف ٤/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٩٣/١، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ٦٨ ، وشرح الكافية الشافية ٤٤٣/١ ، وفتح القدير ٢١٢/٢ ، وخزانة الادب ٤/ ٣٧٩ .

(٢) ينظر : الانصاف ٤/٢.

(٣) ينظر: مصادر الهامش الرابع.

(٤) ديوان الأعشى ١٧١ ، والمحتسب ١٥٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٤٣/١ . وتوضيح المقاصد ٨٢٩/٢ . وأوضح المسالك ٣٩٨/١ ، وروي عجزه في بعض هذه المصادر : (إذ ولداه فنعم ما ولدا).

(٥) ينظر: المحتسب ١٥٢/١ .

- الفصل بفعل ملغى ومنه قول الشاعر:[من الوافر]

بأيِّ تراهُمُ الأرَضينَ حَلُّوا أألدَبَران أمْ عَسَفوا الكفارا[١]

وتقدير الكلام :بأي الأرضين حَلُّوا ، و (تراهم) فعل ملغى ، ففصل بين المضاف (أي) والمضاف إليه(الأَرَضين) بالفعل الملغى.

_ الفصل بـ (إمَّا) ومنه قول الشاعر : [من الطويل]

هما خُطَّتا إمَّا إسارٍ ومِنَّةٍ وإمَّا دَمٍ والقتلُ بالحرِّ أجدرُ [٢]

وتقدير الكلام: هما خطتا إسار ، بحذف النون من (خطتان) وإضافته إلى إسار ، ففصل بين المضاف(خطتا) والمضاف إليه (إسار)بـ (إما) .

ويمكننا إجمال مواضع الفصل ،وعدد الشواهد الواردة في كلِّ موضع بما يأتي:

التسلسل	مواضع الفصل	عدد الشواهد
١	الفصل بمعمول الوصف المضاف وهو اسم فاعل	١
٢	الفصل باسم معطوف على المضاف	٢
٣	الفصل بنعت المضاف	٢

(١) **توضيح المقاصد٢/٨٣٢،و شرح الاشموني ١٨٩/٢ .**

(٢) **شرح الكافية الشافية ٤٤٤/١، وشرح التصريح٥٨/٢ وشرح الاشموني ١٨٢/٢.**

٤	الفصل بالمفاعيل	٣
٥	الفصل بالنداء	٢
٦	الفصل بالظرف	٢
٧	الفصل بالجار والمجرور	٣
٨	الفصل بالفعل الملغى	١
٩	الفصل بالفاعل	١
١٠	الفصل بـ(إمَّا)	١

ونشير هنا الى أنَّ أحد الشواهد كان فيه فاصلان، احدهما فاعل ، والثاني جار ومجرور، فذكرناه مع الفصل بالفاعل مرة، ومع الجار والمجرور مرة أُخرى،وشاهد آخر ورد فيه الفصل بالجار والمجرور مرتين أيضا،فذكرناه هو الآخر مرتين.

المبحث الثاني

آراء علماء العربية في الفصل بين المتضايفين بمعمول المصدر المضاف

من المعلوم أَنَّ علماء العربية أحرار فيما يرونه غير جائزٍ من الأساليب في كلام العرب، لخروجها على أصولهم التي وضعوها، على أن لا يمسَّ غير الجائز هذا ما ورد في القرآن الكريم ولا في قراءاته المشهورة، لأنَّهما مما ينبغي للنحويين أن يقيسوا عليهما، وليس العكس، ومع علمنا بحرصهم على القرآن الكريم وقيامهم على خدمته وجدنا طائفةً منهم قد تجاوزت المسموح لها به، ولا نحسب أنَّهم يقصدون ذلك، فحكَّموا قواعدهم في ما ورد في القرآن من أساليب، وكأنّهم لاشتغالهم زمناً طويلاً بهذه القواعد، أصبح لها في نفوسهم سلطان، فتقدمت عندهم على كلِّ شيء عند الحكم على صحة وجهٍ لغوي في إعراب لفظةٍ أو بيان صحةِ تركيب، فردَّ عددٌ منهم قراءات، ومنها قراءةُ ابن عامر (ت ١١٨ هـ) وهي قراءة متواترة

مشهورة، إلاّ أَنّ عدداً آخر منهم وقف موقفاً مخالفاً تماماً فدافع عن القراءات المشهورة بعامة، ومنها قراءة ابن عامر، والتمس لها وجها في العربية، وان كانت القراءة المشهورة ليست بحاجة إلى تَلَمُّسِ وجه لها، لأنها الوجه اللغوي الأعلى الذي لا يدانيه وجه، لا من شعر ولا من نثر، لأنَّها قرآن، ولما كانت قراءة ابن عامر مما ورد فيه الفصل بين المتضايفينِ ، والفصل بينهما كالفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة – اختلف علماؤنا في جواز هذا الفصل ومنعِهِ، وأصبحت هذه القراءة من أبرز مرتكزات هذا البحث مما اقتضى عرض آراء علماء العربية في الفصل بين المتضايفين بمعمول المصدر المضاف .

نُقِلَ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ أنكر قراءة ابن عامر، ورَكِبَ هذا المحذور ابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، قال ابن الجزري[١] (ت ٨٣٣ هـ): ((قال السخاوي[٢] قال لي شيخُنا أبو القاسم الشاطبي[٣]: إيَاكَ وطعن ابن جرير على ابن عامر)) .

عرض الطبري القراءات الواردة في قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بقوله : قرأ قَرَأَةُ الحجاز والعراق (زَيَّنَ) بفتح الزاي بالبناء للفاعل، ونصب(قتل) ورفع (شركاؤهم) بمعنى أنّ شركاء هؤلاء المشركين هم الذين زيّنوا لهم قتل أولادهم، فيرفعون(الشركاء) بفعلهم، وينصبون (القتل) لأنه مفعول به، وقرأ قَرَأَةُ أهل الشام

---

(١) النشر ٢ / ١٩٨ .

(٢) السخاوي هو : أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني السخاوي المقرئ، المفسَّر، النحوي، اللّغوي، الشافعي، شيخ القراء بدمشق له مصنّفات كثيرة منها : جمال القُرّاء وكمال الإقراء(ت ٦٤٣ هـ) ينظر : غاية النهاية : ١ / ٥٦٨ – ٥٧١ . وبغية الوعاة ٢ / ٢٠٨ .

(٣) الشاطبي هو : القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن احمد الرعيني الشاطبي، إمام فاضل في النحو والتفسير والحديث أستاذ في العربية، شيخ القراء في زمانه، له مصنّفات منها : حرز الأماني (ت ٥٩٠ هـ) ينظر غاية النهاية ٢ / ٢٠ –٢٣ وبغية الوعاة ٢ / ٢٦٦ .

(زُيِّن) بضم الزاي بالبناء للمفعول ورفع (قتلُ) ونصب (أولادهم) وخفض (شركائهم) بمعنى وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتلُ شركائِهم أولادَهم[١].

وقال في قراءة أهل الشام وهي قراءة ابن عامر: ((فَرَّقوا بين الخافض والمخفوض – يريد المضاف والمضاف إليه – بما عمل فيه من الاسم، وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح، وروي عن بعض أهل الحجاز بيتٌ من الشعر يؤيد قراءة من قرأ بما ذكرت من قَرَأَةُ أهل الشام، رأيت رواة الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه، وذلك قول قائلهم:

فَزَجَجْتُها متمكِّناً زَجَّ القلوصَ أَبي مَزَادَهْ[٢]))

وانتهى إلى أَنّه لا يستجيز غير قراءة أهل الحجاز والعراق وعلَّل ذلك بقوله: ((وإنّما لا أستجيز القراءة بغيرها، لإجماع الحجة من القَرأة عليه، وأنَّ تأويل أهل التأويل بذلك وَرَدَ، ففي ذلك أوضحُ البيانِ على فساد ما خالفها من القراءةِ))[٣]، ثم راح يقترح قراءة جديدة لموافقتها المعنى قال: ((ولولا أنّ تأويل أهل التأويل بذلك ورد ثم قرأ قارئ ... بضم الزاي من (زُيَّن) ورفع (القتل) وخفض (الأولاد) و(الشركاء) على أن (الشركاء) مخفوضون بالرَّدِّ على (الأولاد) شركاء آبائهم في النسب والميراث كان جائزاً))[٤] ونفهم مما قاله الطبري أموراً وهي:

١–أَنّه وصف الفصل بين المتضايفين بأَنَّه قبيح غير فصيح .

٢–وَصَفَ القراءة المخالفة لقراءةِ أهل الحجاز والعراق بأنها فاسدة .

٣–اقترح قراءة بناء (زُيَّن) للمجهول وخفض (الأولاد) و(الشركاء) .

---

(١) ينظر : جامع البيان ١٢ / ١٣٧ .
(٢) جامع البيان ١٢ / ١٣٨ .
(٣) م.ن ١٢ / ١٣٨ .
(٤) جامع البيان ١٢ / ١٣٨ .

٤-ما قاله الطبري هنا في وصفه لقراءة ابن عامر واقتراحه قراءة جديدة مُستفاد مما قاله الفُرَّاء في هذه القراءة .

٥- أنَّ الطبري أفاد من رأي الفراء.

ووصفه الفصل بالقبح وعدم الفصاحة مردودٌ لأَنّ الفصل ورد في لسان العرب، وحَكَمَ الطبري على الفصل بالقبح لأنّه فيما أحسب خالف قاعدة استقرت عنده وهي عدم جواز الفصل في غير الظرف والجار والمجرور .

أما وصفه لقراءة ابن عامر بالفساد فطعنٌ في المتواتر من القراءات وقراءة ابن عامر متواترة مشهورة.

وأما اقتراحه القراءة الجديدة فقد ذكر النحاس[١] أَنَّها قراءةُ بعض أهل الشام. وهي شاذة . ويبدو أنّ الطبري لم يَطَّلع عليها .

ودليلي على أَنَّ الطبري نظر إلى ما قاله الفراء في حكمه على هذه القراءة مسألتان الاولى: قال الفراء[٢] : ((وفي بعض مصاحف أهل الشام (شركا يهم) بالياء فإنْ تكن مثبتهً عن الأولين فينبغي أَنْ يقرأَ (زُيَّن) ويَكون الشركاء هم الأولاد)). فهذا هو ما قاله الطبري في اقتراحه للقراءة الجديدة .

الثانية: ذكر الطبري أنَّ العراقيين رووا البيت الشاذ عن أهل الحجاز يريد: فزججتها ... البيت، وهذا الكلام سبقه إليه الفراء ،وقد ذكرته في موضعه فيما سبق في هذا البحث .

وبعد أن وقفنا على رأي الطبري وحَّللنا مضمونه، اتَّضح لنا سرَّ تحذير الشاطبي للسخاوي، وزملائه من طلبته، من الانجرار وراء طعن ابن جرير الطبري على قراءة ابن عامر، وهو محق في تحذيره طلبته، وعلى ذلك فإن نسبة أولية إنكار

---

(١) اعراب القرآن ٢ / ٩٨.

(٢) معاني القرآن ٨٢/٢ .

قراءة ابن عامر للطبري صحيحة، لأنّه أوَّلُ مَنْ تَجَّرأ على وصف الفصل في قراءة ابن عامر بأنَّه قبيح غير فصيح، وأوَّل من تَجَّرأ على وصف قراءة ابن عامر بأنها فاسدة ، مع علمنا بأنّه مسبوق بالفراء وأبي عبيد في تخطئة الفصل في قراءة ابن عامر، لكنهما لم يَصَرَّحا بتخطئة القراءة ووصفها بالقبح والفساد كتصريح الطبري بها .

ونسب البغدادي[١] (ت ١٠٩٣ هـ) أوليَّة الطعن في قراءة ابن عامر للفراء، وذكر أنه هو الذي فتح ابتداء باب القدح عليها، وأنّه سبق الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في القدح فيها، والحق أنَّ الزمخشري لم يُسْبق بالفراء وحدهُ إنما سُبق بالفراء وأبي عبيد والطبري كما مَرّ بنا.

وذكر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) أَنَّ أبا عبيد حكى أَنَّ ابن عامر وأهل الشام قرأوا: ((زُيِّن لكثيرٍ من أهم المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم))، ثم قال. ((فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام، فلا يجوز في كلام ولا شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف، لأنَّه لا يَفْصُلُ، فأما بالأسماء غير الظروف فَلَحْنٌ))[٢]، وأعجب إذ كيف سها النحاس عن أنَّ هذه القراءة متواترة مشهورة، وهو صاحب التصانيف المعروفة في علوم القرآن معانيه وإعرابه وقطعه وائتنا فه، وهذه الغفلة – للأسف الشديد – أصابت غير واحدٍ من علمائنا من نحويين ومفسرين ممَّن قالوا بعدم الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور، ويبدو أنَّ القواعد النحوية قد سيطرت على تفكيرهم وتغلَّبت على عقولهم، لذلك لم ينتبهوا إلى ما ورد في القرآن من تراكيب أعجزت العرب أيام كانوا هم أصحاب القِدْح المُعلَّى في البيان والفصاحة .

---

(١) ينظر خزانة الأدب ٣٨٧/٤ .

(٢) اعراب القرآن ٢ / ٩٨ .

ووصف ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) قراءة ابن عامر بالقبح في كتابه: الحجّة في القراءات السبع[١]، وعلَّل ارتكاب ابن عامر لهذه القراءة بان ابن عامر وجد (شركائهم) بالياء في مصاحف أهل الشام فاتّبَعَ الخط[٢]، ولمَّا تَتَبَّعْتُ رأي هذا العالم الجليل في كتابه: إعراب القراءات السبع وعللها، وجدت رأيه خلافاً لما نُسِبَ إليه في كتابه: الحجّة في القراءات السبع، فلم يقدح بالقراءة مطلقاً ولم يُحمَّل القارئ النظر إلى الخط فيها، واكتفى بالقول: ((هي على تقدير قتلُ شركائهم أولادَهم ففرقوا بين المضاف والمضاف إليه كما قال الشاعر:

فَزَجَجْتُـــــــــــــه متمكِّنـــــــــــــا زَجَّ القلـــــوصَ أَبـــــي مَـــــزَادَهْ

أَراد: زَجَّ أبي مزادة القلوصَ))[٣].

وابن خالويه لم يُخطئ القراء، ولم يقبل أنْ يخطِّئهم أحدٌ غيره، ولا أدري كيف يُنْسبُ له أنه وصف القراءة الصحيحة المشهورة بالقبح وهو القائل: ((وقد اجْتَرَأَ جماعةٌ في الطعن على هؤلاء السبعة في بعض حروفهم، وليس واحدٌ منهم عندي لاحناً بحمد الله))[٤] .

ويرى ((أنَّ القَرَأَةَ والأئمةَ يُختارُ لهم أو يُحتَجُّ لهم لا عليهم))[٥] و((القراءةُ سُنَّة يأخذها آخر عن أوَّل، ولا تُحملُ على قياس عربية، ومَنْ فعل ذلك كان عند العلماء مَعيبا مُبتدِعا))[٦].

---

(١) ص ٨١ – ٨٢.
(٢) الحجة في القراءات السبع ٨١–٨٢.
(٣) إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١٧١.
(٤) م .ن ١ / ١٩٨.
(٥) م .ن ١ /٩٦.
(٦) م .ن ٢ /١٩٥.

وبعد هذا العرض لموقف ابن خالويه يتبين بوضوح أنَّ ما نسب إليه من وصفه القراءة بالقبح ليس بصحيح البتة، وهذا دليل آخر على أن كتاب الحجة ليس له في الحقيقة بناء على ما ذكره محقق[١] كتاب إعراب القراءات السبع وعللها، وبدلالة أنَّ ما نقلنا من كتاب إعراب القراءات من نصوص يتعارض مع ما ورد في كتاب الحجة وأنه في كلِّ ما كتبه لم يُخطِّئ قارئاً، ولم يقبل بتخطئة الآخرين لهم، لأنَّ القراءة سنّة كما ذكرنا قبل قليل، وإنَ ما نُسِب إليه من كلام في تخطئته القراءة اتهامٌ له على غير وجه حق.

وقال أبو علي الفارسي[٢] (ت ٣٧٧ هـ) في قراءة ابن عامر: ((وأما قول ابن عامر:(وكذلك زُيِّن لكثيرٍ من أهم المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم) فإنَّ الفعل المبني للمفعول به أسند إلى القتل، فأُعمِلَ المصدر عمل الفعل، وأضافه إلى الفاعل ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ [الحج/٤٠] فاسم الله [لفظ الجلالة] فاعل، كما أنَّ الشركاء فاعلون، والمصدر مضاف إلى الشركاء الذين هم فاعلون، والمعنى : قتلُ شركائهم أولادَهم فَفَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، والمفعول به مفعول المصدر)) وبعد هذا الكلام كنت أحسبُ أنْ يُقِرَّ بهذا الوجه ويقبل بهذه القراءة التي استشهد لها بما يعضدها من القرآن غير أنهُ لم يفعل ذلك للأسف وسأترك الكلام له لنقف على وصفه القراءة قال: ((وهذا قبيحٌ قليلٌ في الاستعمال، ولو عُدِلَ عنها إلى غيرها كان أولى ألا ترى أنَهُ إذا لم يُفْصَلْ بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام وحال السعة مع اتّساعهم في الظروف، حتى أوقعوها مواقع لا يقع فيها غيرُها نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ

(١) م.ن ١/٨٦ – ٨٩ .
(٢) الحجة في علل القراءات السبع ٣/٢٣٤ .

﴾ [المائدة/ ٢٢] ... ألا ترى أنَّه قد فصل بين (أَنَّ) و اسمها بما يتعلق بخبرها، ولو كان بغير الظرف لم يجز ذلك ألا ترى أنهم لا يجيزون: إنَّ زيداً عمراً ضارب إذا نصبتَ زيداً بضارب فإذا لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتّساعهم في الظرف في الكلام، وإنما جاز في الشعر كقوله:[من الوافر]

كان لا يجوز في المفعول به الذي لم يُتَّسع فيه بالفصل أجدر))،وأضاف :((ووجه ذلك على ضعفه وقلة الاستعمال إنَّه قد جاء في الشعر الفصل على حد ما قرأه ابن عامر قال الطِّرِمَّاح: [من الطويل]

يُطِفْنَ بحُوزيِّ المَراتِعِ لمْ تَرَعْ بواديهِ مِنْ قَرْعِ القِسيَّ الكَنائنِ

وزعموا أنَّ أبا الحسن أنشد: زجَّ القلوصَ أبي مزاده، وهذان البيتان مثل قراءة ابن عامر، ألا ترى انه قد فُصِلَ فيهما بين المصدر والمضاف إليهما كما فَصَلَ ابن عامر بين المصدر وما حكمه أَنْ يكون مضافاً إليه))[1].

ومن النص نفهم أنَّ أبا علي الفارسي على درايةٍ بورود هذا الفصل في الشعر العربي مثل ما ورد في قراءة ابن عامر، وهو على علم بوروده في قراءة ابن عامر ،وهي قراءة متواترة مشهورة،ونعتقد أنَّه لا يخفى عليه ،ورود الفصل في القراءة الشاذّة، والحديثين النبويّين الشريفين، وأبيات من الشعر أخرى من غير تلك التي ذكرها هو، أقول إذا كان هو على دراية بذلك فكيف يصف هذا الوجه بالقبح؟ فهذا غير مقبول منه، إلاّ إذا أراد بلفظة القبح قلة الاستعمال، وهذا بعيد، وإن كان قَصَدَهُ فكان عليه وهو العالم الجليل أن يتجنّب مثل هذه الألفاظ، في وصف تركيب لغوي،

(1) الحجة في علل القراءات السبع ١/٢٣٦-٢٣٧ .

يفهم منه وصفٌ للقراءة التي حاكت هذا الأسلوب وضارعته، والمعروف أنَّ: ((أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردَّها قياسُ عربية، ولا فشوُّ لغةٍ، لانَّ القراءةَ سُنَّة متَّبعة يلزم قبولها والمصير إليها))[١].

ووافق الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) أبا علي في موقفه من الفصل بين المتضايفين بمعمول المصدر فنقل رأيه إلا أنّه أسقطَ لفظة (قبيح) من عبارة الفارسي واكتفى بالقول : ((وهذا قليل الاستعمال))[٢].

ولابن جني (ت ٣٩٢ هـ) موقفٌ واضحٌ في الفصل بين المتضايفين، فهو يرى أنَّ الفصل بينهما قبيح، وكلما ازداد الجزءان اتصالاً قويَ قُبْحُ الفصل بينهما، والفصل بين المتضايفين من أقبح الفصول، وهو أقبح من الفصل بين الفعل والفاعل بأجنبي[٣]، والفصل بين الجار والمجرور لا يجوز وهو أقبح منه بين المتضايفين[٤]، وهذا الذي سمّاه قبيحاً على كثرته ضرورة[٥]، وارتكاب الضرورة عند ابن جني على قبحها وانخراق الأصول بها ليس بقاطع دليل على ضعف لغة الشاعر وقصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته[٦].

فهو – كما نفهم من وصف ابن جني لمرتكب الضرورة – ضربٌ من الشجاعة يتجاوز فيها الشاعر المقيس من التراكيب، ويخرق الأصول المألوفة المعتادة منها

---

(١) جامع البيان للداني ٥٠٥ – ٥٠٦ والنشر ٢١/١ .
(٢) مجمع البيان ١٣٤/٤ .
(٣) ينظر: الخصائص ٣٩٢/٢ .
(٤) ينظر: م .ن ٢ / ٣٦٧ .
(٥) ينظر: م .ن ٢ / ٤٠٦ .
(٦) م .ن ٢ / ٣٩٣ – ٣٩٤ .

عامداً لبيان قدرته مع تمكُّنه من الالتزام بالمقيس والمألوف والنسج على منواله. ويستشهد ابن جني مستدلاً على رأيه بشواهد شعرية منها قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهُـــــــــا بِمَزَجَّـــــــــةٍ زجَّ القلـــــوصَ أبـــــي مـــــزاده

ويعلق قائلاً : ((أي : زجَّ أبي مزادة القلوص، ففصل بينهما بالمفعول به هذا مع قدرته على أنْ يقول: زجَّ القلوصِ أبو مزاده، كقولك : سَرَّني أكلُ الخبزِ زيدٌ. وفي هذا البيت عندي دليلٌ على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنّه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب ها هنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول))[١] .

فالشاعر على ذلك كان بوسعه أنْ يتجاوز ارتكاب الضرورة غير أنَّه عَمَدَ إلى ارتكابها، وارتكابه هذه الضرورة كان رغبةً منه في إضافة المصدر إلى الفاعل لقوة هذه الإضافة عند العرب، وأنها أقوى في نفوسهم من إضافته للمفعول، والذي أُريد أَنْ أخلص إليه أنَّ الفصل بين المتضايفين بالمفعول ليس وارداً عن العربً حسبُ، على وفق تصريح ابن جني، إنما إنَّما هو واردٌ و فيه فضلُ قوةٍ في المعنى، لذا آثر الشاعر الفصلَ به، مع تمكنّه من تجاوزه دون ارتكابٍ للضرورة ،وعلى وفق ما نصّ عليه ابن جني في هذا الشأن يمكننا أن نستنتج – فضلاً عمّا مرّ – أنَّ الضرورة لا تعني أن يضطر الشاعر إلى ما لا يجد عنه فكاكاً بل هي: عدولٌ في التراكيب يباح للشاعر استخدامه في الشعر دون النثر مع قدرته على ترك هذا العدول، ولا يكون ذلك الاستخدام بدعاً من الشاعر يخالف فيه قواعد العربية إنّما يعبِّر على هدي ما تسمح به تلك القواعد من ضروب التعبير.

---

(١) م .ن ٢ / ٤٠٧ – ٤٠٩ .

والضرورة على ذلك ليست ((هجنةً لغوية دالة على عجز الشاعر ، وضعفه ، وقصور قدرته عن التعبير، لا يخرق أصلا من أصول العربية)) [١].

أما الشواهد الأخرى التي لم يجد فيها الشاعر بداً من الفصل كقول الشاعر: [من البسيط]

يُطِفْنَ بحوزيِّ المرابّعِ لَمْ يُرَعْ بواديه من فرع القِسيِّ الكنائن

فكثيرةٌ ومن هذا أيضاً قراءة ابن عامر والفصل ((في النثر وحال السعة صعبٌ جداً، لاسيّما والمفعول به مفعول لا ظرف)) ، ويُقرُّ ابن جني بان الفصل بين المضاف والمضاف إليه كثير[٢]، غير أن هذا الكثير على كثرته وقوة بعضه – كما وصف – لا يُقاس عنده عليه، وعجيبٌ حقاً ما استنتجه هذا العالم الفذُّ من أنّه: لا يقاس على ما ورد من فصل في العربية مع قوة هذا الفصل على ما وصف لنا، ومع أنَّه ورد في نص قرآني، والقياس عليه كما هو معلوم أقوى من القياس على ايِّ نص نثري أو شعري آخر.

ووصف مكي بن أبي طالب[٣](ت ٤٣٧ هـ) قراءة ابن عامر بأنّها ((قراءة بَعيدة ... ومجازها على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وذلك إنما يجوز في الشعر وأكثر ما يأتي في الظروف)).

أمّا الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) فقد رَدَّ قراءة ابن عامر رداً قاسياً وذكر أنها ((شيءٌ لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر لكان سمجاً مردودا ً، كما سَمُج وَرُدَّ : زَّج القلوصَ أبي مَزَادَه،فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته))، ثم فَسَّر ما حمل ابن عامر على هذه القراءة وهو أنّ ابن عامر: ((رأى في بعض

(١) الضرورة الشعرية دراسة لغوية فنية/٤٤١ .
(٢) الخصائص ٢ / ٤١٠ .
(٣) مشاكل إعراب القرآن ٢ / ٥٤، ينظر : الكشف ١ / ٤٥٤ .

المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لكان الأولادُ شركاءَهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحةً عن هذا الارتكاب))[١].

وقال في قراءة من قرأ قوله تعالى: ((مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ)) [إبراهيم /٤٧] بجر (الرسل) ونصب (الوعد): ((وهذه في الضعف كمن قرأ : قتلُ أولادَهم شركائهم))[٢].

أقول: قد ورد في الشعر والنثر، وليس بسمج ولا مردود وقد مَرَّ بنا وصف ابن جني الفصل في التراكيب، وابن عامر لا يقرأ بالتشهي ولا بالرأي فيرى (شركائهم) مكتوبّة بالياء ويقرأ بجرَّها، وما اقترحه من قراءة بجر (الأولاد والشركاء) هي قراءة موجودة لكنه لم يطلع عليها وإنْ كانت شاذة، وعليه فانّ الزمخشري قد أبعد في ردّه على هذه القراءة المتواترة وفي تضعيفها، وسيجيء الردّ مفصلاً في أثناء ذكر أراء العلماء لرأي الزمخشري فيما يأتي.

وقال ابن عطية (ت ٥٤٦ هـ): ((وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أَنَّه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظرف في مثل هذا إلاّ في الشعر ... فكيف بالمفعول في أفصح كلام. ولكن وجهها على ضعفها أنّها وردت شاذة في بيت أنشده أبو الحسن الأخفش، فَزَجَجْتُه ... البيت، وفي بيت الطِّرِمَّاح : وهو قوله يُطِفنَ ... البيت))[٣].

والقراءة ليست ضعيفة في استعمال العرب لورود الفصل في الشعر والنثر على ما بيَّنا، وأما كون رؤساء العربية لا يجيزون الفصل بما هو دون المفعول؟ فكيف

---

(١) الكشاف ٢ / ٥٤، والبحر المحيط ٤ / ٢٣٢ .
(٢) الكشاف ٢ / ٥٢٩ .
(٣) المحرر الوجيز ٢/٣٥٠ والبحر المحيط ٤/٢٣١-٢٣٢ .

يجيزون الفصل بالمفعول، أقول : قد ذكرنا آراءهم وتبيَّن أنَّهم لم يتَّفقوا على منع الفصل بين المتضايفين.

ونلحظ أنَّ عبارة ابن عطية هي عبارة أبي علي الفارسي والطبرسي نفسها مع تغيير يسير، إلاّ أَنَّ ابن عطية سمَّى المشار إليه قراءة فقال: ((وهذه قراءة)) في حين أشار إليها السابقان بقولهم: (وهذا) والمراد به الفصل، وتَجنَّب ابن عطية استعمال (قبيح) كما فعل الطبرسي وهذا مما يحسب لهما إلا أن الثلاثة اشتركوا بوصفهم الفصل أو القراءة بالضعف مع أَنَّ القراءة صحيحة مشهورة وهذا مما يحسب عليهم.

وقد ضَعَّف الرازي (ت ٦٠٦ هـ) قراءة ابن عامر وصار يَضْربُ المثلَ بضعفها، يفهم ذلك مما قاله في قراءة قوله تعالى ((مُخْلِفَ وعدِه رَسُلَه)) [إبراهيم / ٤٧] بنصب (الوعد) وجر (الرسل) قال: ((وهذه القراءة بالضعف كمن قرأ : قَتْلُ اولادَهم شركائهم))[١]، ولا ادري كيف انساق هذا العالم الكبير وراء ما قاله الزمخشري ونقله دونما رَدٍّ أو تصحيح وقد تابع الشوكانيّ [٢] (ت١٢٥٥ هـ) في موقفه من هذه القراءة الزمخشريَّ والرازيَّ فيما قدّمناه آنفاً.

والواضح أن الرازي نقل نص كلام الزمخشري في قراءة ابن عامر إلا أَنّه وصفَ الفصل بين المتضايفين بـ(المستكره) بدلاً من وصف الزمخشري له بـ (السمج المردود)، قال الرازي واصفاً قراءة ابن عامر: ((فَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به وهو الأولاد وهو مكروه في الشعرِ كما في قوله: فَزَجَجْتُها ... البيت وإذا كان مستكرهاً في الشعر فكيف في القرآن الذي هو معجز في الفصاحة))[٣].

---

(١) مفاتيح الغيب ٩ / ٢٧٠ .
(٢) ينظر : فتح القدير : ٢ / ٢١٢ .
(٣) ينظر : مفاتيح الغيب ١٣ / ١٦٩ .

وذكر الرضي[١] (ت ٦٤٦ هـ) أنّ الفصل بين المتضايفين في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز، وبغيرهما عزيز جداً، وقد جاء الفصل في المفعول في حال السعة، إنْ كان المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعلاً له كقراءة ابن عامر، وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة، أقول لِمَ هذا الإنكار وقد ورد الفصل في الشعر والنثر.

والفصل عند الرضي على درجات:

١-الفصل بين متضايفين بالظرف في الشعر ثابت . وهو قليل وقبيح.

٢-الفصل بين متضايفين بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف.

٣-الفصل بين متضايفين بغير الظرف في غير الشعر أقبح من غيره مفعولاً كان، أو يميناً، أو غيرهما.

ولذلك ((فقراءة ابن عامر ليس بذاك، ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإنْ ذهب إليه بعض الأصوليين))[٢]، وكلامه بلا شك مردودٌ ، لأن قراءة ابن عامر سبعيةٌ وهي متواترة وبذلك فهي قرآن، وردُّها غير جائز ولا مقبول ، وهذا يتقاطع مع قاله جمهور المحققين الذين قالوا بتواتر القراءات السبع.

وقد عرض أبو شامه المقدسي[٣] (ت٦٦٥هـ) آراء طائفة مِمَّن ذكرنا من العلماء ثم أورد الشواهد الشعرية التي جاءت بالفصل وما حكي عن العرب، وما روته الرواة من حديثي النبي (ﷺ) فقال بعد أنْ أورد الشواهد الشعرية وقراءة ((مخلفَ وعدَه رسلِهِ)) :((وقد ثبت جواز الفصل بين حرف الجر ومجروره مع شدة الاتصال بينهما أكثر من شدته بين المضاف والمضاف إليه في نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا

---

(١) ينظر :شرح الكافية ١ / ٢٩٣ .

(٢) م .ن ١ / ٢٩٣ .

(٣) ينظر : إبراز المعاني ٤٦١ – ٤٦٧ .

نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ ﴾[النساء/١٥٥ والمائدة/١٣ [و] ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران / ١٥٩] ... ولا التفات إلى قول من زعم أنه لم يأت في الكلام المنثور مثله، لأنه نافٍ، ومن أسند هذه القراءة مُثْبِتٌ والإثبات مرجَّحٌ على النفي بالإجماع، ولو نقل لي هذا الزاعم عن بعض العرب أنه مستعمله في النثر لرجع عن قوله، فما باله لا يكتفي بناقلي القراءة عن التابعين، عن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، ثم الذي حكاه ابن الانباري فيه الفصل في غير الشعر بجملة مستقلة مركبة من فعل وفاعل مع حرف شرط، مما يقوي ما ذكرناه أنّهم التزموا أنَّ الفصل بالجار والمجرور لم يأتِ إلا في الشعر، وقد روت الرواة في أحاديث النبي (ﷺ) الفصل بهما ... فلم يبقَ لهم تَعَلُّقْ بأنه لم يأتِ في الكلام المنثور فصلٌ بالمفعول ولا بالظرف ونحوه))[١].

وقال البنّا الدمياطي (ت ١١١٧ هـ) موافقاً أبا شامة: ((ولو نُقل الى هذا الزاعم عن بعض العرب ولو أَمَةً أو راعياً أنَّه استعمله في النثر لرجع إليه فكيف وفيمن أثبت – ابن عامر – تابعي عن الصحابة عمَّن لا ينطق عن الهوى (ﷺ) فقد بطل قولهم وثبتت قراءته سالمة من المعارض ولله الحمد))[٢].

وقال أبو غانم احمد بن حمدان النحوي[٣] فيما نقله القرطبي[٤](ت ٦٧٢ هـ): ((إن قراءة ابن عامر هذه لا تجوز في العربية وهي زَلَّة عالم، وإذَّا زَلَّ العالم لم يجز اتِّباعه، ورُدَّ قوله إلى الإجماع)). وأعجب العجبِ أنَّ القرطبي – رحمه الله – يجيءُ بهذا النص الذي يُسيء إلى القرَّاء السبعة، ويصف القراءة المتواترة بـ (زلَّة

---

(١) م.ن ٤٦١ – ٤٦٧ .

(٢) إتحاف فضلاء البشر: ٢١٨.

(٣) لم أقف على ترجمة له فيما اطلعت عليه من المصادر .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٩٢/٧، وينظر: فتح القدير ٣٤٠/٢.

) في موضع لا يجوز فيه الزلل، ويدعو إلى عدم اتِّباع أحد القراء السبعة، وهو ابن عامر العربي المحض بين هؤلاء القرَّاء، فما كان أغناه عن إيراد رأي هذا النحوي الغِمْر.

أما ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) فقد فَصَّل القول في هذه المسألة وذكر أنَّ الفصل بالظرف والجار والمجرور بين المتضايفين كثير، وساق لذلك ثلاثة شواهد شعرية، وقرر أنَّ هذا الفصل لا يجوز في الاختيار، إنما هو مخصوص في الاضطرار وبين سبب عدم الجواز بأمرين:

أحدهما: أنّه فصل بما لا يتعلق بالمضاف فتمحَّضَتْ أجنبيته.

الثاني: أنّه فصل بحرف جر أو بما فيه معنى حرف جر مع كون المضاف مقتضياً للجر، ففي إيلائه ظرفاً أو حرف جر يلاقي مقتضى جر.

وهذان المحذوران مأمونان لا يقعان بإضافة المصدر إلى الفاعل مفصولاً بينهما بمفعول المصدر مع أنَّ الفاعل كجزء من عامله فلا يضر فصله، لانَّ رتبته مُنَبِّهةٌ عليه، والمفعول بخلاف ذلك[١]، وتقرر على ذلك أنَّ قراءة ابن عامر غيرُ منافية لقياس العربية، وماذا لو كانت منافية لهذا القياس؟ والجواب على ذلك: وجوب قبول هذه القراءة لصحة نقلها[٢] ، كما قُبلت في أشياء تنافي القياس بالنقل ومن ذلك قولهم: (استحوذ) وقياسه (استحاذ)، وقولهم: (بنات أَلْبُبِه) أي:بنات أعقل هذا الحي، وقياسه (أَ لُبِّه)، وقولهم: (هذا جُحْرُ ضبٍ خَرِبٍ) وقياسه (خَرِبٌ)، وقولهم: (لَدُنْ غدوةً) وقياسه (لَدُنْ غدوةٍ) ومثل هذا كثير في العربية. ثم قرر ابن مالك أنَّ

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٤٣٩ وينظر: شرح ابن عقيل ٨٢/٢ .

(٢) **قال في الكافية الشافية ١ / ٤٣٨ :**

وعُمدتي قراءةُ ابنِ عامرِ وكم لها من عاضدٍ وناصرِ

الفصل في قراءة ابن عامر جائزٌ وهو كالفصل في الشواهد النثرية والشعرية التي ذكرناها سابقاً في موضعها من هذا البحث.

ثم أجمل ابن مالك[١] رأيه بقوله: ((وعلى الجملة لا يُستعمل الفصل بما ليس معمولاً للمضاف...، ويسهل إذا كان بمعمول المضاف، فإنْ كان منصوباً ، او مجروراً جاز بغير ضعف، ولم يختص بالشعر، كقراءة ابن عامر، وقول النبي (ﷺ): ((هل انتم تاركو لي صاحبي))، لانَّ كونه معمولاً للمضاف يزيل أَجنبيته، و كونه غير مرفوع، ولا في حكم مرفوع يسوِّغ نية تاخيره، فإنْ كان معمولاً للمضاف وهو مرفوع فالفصل به أسهل من الفصل بمعمول لغير المضاف)).

وينبغي للنحويين والمفسرين أنْ يقبلوا من الناحية النحوية دونما ترددٍ هذه القراءة بعد أنْ دفع ابن مالك حُجَّةَ أجنبية الفاصلِ بفكره النحوي الثاقب كما تقدم.

والطعن في القراءةُ عند الكوّاشي (ت ٦٨٠ هـ) فيما نقله العاملي[٢] طعنٌ في علماء الأمصار والفقهاء وكلام الزمخشري عنده مشعرٌ بأنَّ الزمخشري ارتكب محظوراً وأنّه غيرُ ثقةٍ، لأنَّه أخذ القراءة من الصحف لا من المشايخ، وليس الطعنُ في ابن عامر طعناً فيه، وإنما هو طعنٌ في علماء الامصار، إذ جعلوه أحد القراء السبعة وفي الفقهاء إذ لم ينكروا عليه، وهم جميعاً يقرؤونها في محاريبهم، والله تعالى أكرم من أَنْ يجمعهم على الخطأ.

وذكر النيسابوري[٣] (ت ٧٢٨ هـ) أنّه ليس في قراءة ابن عامر إلا تقديم المفعول، وقد قُدِّمَ لشدة الاعتناء به، ودعا إلى تجنّب تخطئة القراءات السبع لأنها قرآن، وأنَّ القرآن حجةٌ على غيرهِ ،وليس غيره حجةً ، عليه فإذا ورد فيه تركيبٌ

---

(١) شرح الكافية الشافيه ١ / ٤٤٣ – ٤٤٤ .

(٢) ينظر : الكشكول ١ / ٣٧ .

(٣) ينظر : تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣ / ١٧٢ – ١٧٣ .

لزمَ القول بصحته وفصاحته، وأَنْ لا يُلتفت إلى أَنَّه هل وردَ له نظير في كلام العرب، شعرهم ونثرهم أم لا، وهذا الذي ذكره النيسابوري ينبغي لعلماء العربية أنْ يتخذوه أساساً ينطلقون منه في قبول القراءة القرآنية .

وذكر أبو حيان[١] (ت ٧٤٥ هـ) أنَّ جمهور البصريين يمنعون هذا الفصل ولا يجيزونه إلا في ضرورة الشعر، وأجازه بعض النحويين، ووافق أبو حيان المجيزين، وَعَدَّ موقفهم هو الصحيح، وبنى هذه الموافقة على أساس واضح، وهو وجود هذا الفصل في القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، قبل ظهور اللحن في لسان العرب، ووجودها في لسان العرب في عدة أبيات.

وكونُ القراءة متواترةً كافٍ لقبولها بصرف النظر عن عربية القارئ أو أعجميته، إلا أنَّ كونه عربياً عاش في عصر التابعين قبل ظهور اللحن على لسان العرب يعني أنَّه ممن يُحتَجُّ بكلامه، وهذا معزِّزٌ آخر لفصاحة القارئ، ووروُدُ هذا الفصلِ في لسان العربِ في عدة أبياتٍ دليلٌ آخر على قوة هذا الوجهِ في العربية.

وردَّ أبو حيان على أبي علي الفارسي الزمخشري وابن عطية تضعيفهم هذا الوجه وقد أقام رَدَّه على ما يأتي:

١- ورودُ قراءةٍ متواترةٍ لعربي صريح على هذا الوجه.

٢- وجودها في لسان العرب في عدة أبيات.

٣- وَرَدَ عن بعض العرب الفصل بجملة (إنْ شاء الله) في قولهم هو غلامُ – إنْ شاء الله – أخيك، والفصلُ بالمفرد كما في قراءة ابن عامر أسهل من الفصل بالجملة.

---

(١) ينظر : البحر المحيط ٢٣١ / ٢٣٢، وارتشاف الضرب ٢ / ٥٣٥ .

٤- فصل من قرأ ((مخلفَ وعدَه رسلِهِ)) بالمفعول بين اسم الفاعل المضاف والمضاف إليه وقد أوردَ بيت المتنبي : بعثتُ إليه ... البيت، للإيضاح والاستئناس.

٥- إذا ورد غير المسموح عن العرب يُنظر في حال العربي الذي أوردهُ فإن كانَّ فصيحاً وكان ما أورده يقبله القياس – وهذا كلام ابن جني- فالأَوْلى أنْ يُحْسَنَ به الظنَّ لأنّه يمكن أنْ يكون قد وقع إليه من لغة قديمة طال عهدها وعفا رسمها، وهذا أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) يقول: ((ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير)) [١] ومثله ما رواه ابن سيرين (ت ١١٠ هـ) عن عمر بن الخطاب (ﷺ) : ((أنّه حفظ اقل ذلك وذهب عنهم كثيره يعني الشعر))[٢] وقال ابن جني : ((فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يُسمَعُ منه ما يخالف الجمهور بالخطأ)) [٣].

ويلحظ أنَّ أبا حيان كان مدافعاً عن القرآن وقراءاته أيّما دفاع، وهذا مطلوب، غير أننا وجدناه قاسياً في رده على الزمخشري، مع وجاهة ردَّه من الناحية العلمية، قال أبو حيان ((وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محضٍ قراءةً متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت))[٤] وكنا ننتظرُ من هذا العالم الجليل أنْ يتخففَ في ردِّه على الزمخشري، مع أننا نُقرُّ بأنَّ الزمخشري كان قاسياً هو الآخر في ردِّه قراءة ابن عامر السبعية المتواترة .

---

(١) الخصائص ٣٨٧/١ والبحر المحيط ٤ / ٢٣٢ .
(٢) البحر المحيط ٤ / ٢٣٢ .
(٣) الخصائص ٣٨٧/١ وينظر : البحر المحيط ٤ / ٢٣٢ .
(٤) البحر المحيط ٤ / ٢٣٢ .

وفرق ابن هشام[١] (ت ٧٦١ هـ) وتابعه خالد الأزهري[٢] (ت ٩٠٥ هـ) والسيوطي[٣] (ت٩١١ هـ) بين ما يجوز فيه الفصل بين المتضايفين وما لا يجوز، ومسائل الفصل سبعٌ ، منها ثلاثٌ جائزةٌ في السعة أي في النثر، والأربعة الأُخرى مختصَّةٌ بالشعر.

وعند إنعام النظر والتدقيق في المسائل التي أجازها ابن هشام نستنتج أَنّه لم يُجز أيَّ مسألةٍ ما لم يرد فيها شاهدٌ نثري، أمّا تلك المسائل التي ورد فيها شاهدٌ شعري ولم تُعضَد بشاهد نثري فعدها من الجائز في الشعر حصراً وخصَّه بها ، فأجاز المسألة الاولى وهي أن يكون المضافُ مصدراً والمضاف إليه فاعلَه ، والفاصل مفعول المصدر، لورود قراءة ابن عامر بهذا الفصل، وأردف القراءة بقول الشاعر عَتَوا ...البيت ، وأجاز الفصل بالظرف إذا كان المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعلاً للمصدر،لورود قول العرب : ((تركُ يوما نفسِك وهواها...))، وأجاز المسألة الثانية وهي الفصل بالمفعول الثاني إذا كان المضاف وصفاً والمضاف اليه مفعولا أول للوصف،لورود قراءة بعضهم : ((مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ))و أردف القراءة بقول الشاعر :ما زال يوقن...البيت، وأجاز الفصل بالظرف إذا كان المضاف وصفا، والمضاف إليه مفعول الوصف، لورود قول النبي (ﷺ) : ((هل أنتم تاركو لي صاحبي)) وأردف هذا الحديث بقول الشاعر : كناحت يوماً صخرةٍ...البيت ، وأجاز المسألة الثالثة وهي أن يكون الفاصل قسماً بين المتضايفين ،لورود ذلك في كلام العرب في قولهم :هذا غلامُ واللهِ زيدٍ)).ولم يعتمد في إجازة أيّ مسألة لم يرد

---

(١) ينظر : أوضح المسالك ١ / ٣٩٦ وما بعدها .
(٢) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٦٠ وما بعدها .
(٣) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٥٢٣ وما بعدها .

فيها شاهد نثري كما لحظنا،ويبدو لنا أنه قد استقر في ذهنهِ أن الشعر مُلْجئٌ للضرورة .

وقال ابن المنيِّر[١] (ت٨٠١هـ) راداً على الزمخشري أيضاً((لقد ركب المصنِّف–الزمخشري– في هذا الفصل متنَ عمياء وتاه في تيهاء، وأنا أبرأُ إلى الله وأُبرِّئُ حَمَلَةَ كتابه وحفظة كلامه ممّا رماهم به، فإنَّه تخيَّل أنَّ القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كلٌ منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا نقلاً وسماعاً، فلذلك غلَّط ابنَ عامر في قراءته هذه، وأخذ يبين أنَّ وجه غلطه رؤيته الياء ثابتة في(شركائهم) فاستدلَّ بذلك على أنَّه مجرور وتعيَّن عنده نصب (أولادهم) بالقياس،إذ لا يُضاف المصدر إلى أمرين معاً فقرأه منصوباً، قال المصنِّف-الزمخشري -: وكانت له مندوحة عن نصبه إلى جرِّه بالإضافة، وإبدال الشركاء منه، وكان ذلك أولى مما ارتكبه)).

ونلحظ أنَّ الاسكندراني يرى أنَّ ما أوقع الزمخشري في الخطأ هو الرسم، لذلك راح الزمخشري يقترح قراءة أخرى لابن عامر ،ليخرجه من الغلط إلى الصواب، مما صوّرَ للمتتبِّعين أنَّ ابن عامر قرأ قراءته رأياً منه وهي مخالفةٌ للصواب، وهذا يتقاطع مع حقيقة ثابتة في علم القراءة وهي أنَّ القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ،وقراءة ابن عامر سبعية، وهذا يعني أنَّ النبي(ﷺ)أخذها عن جبريل ثم تلاها النبي على الصحابة، ولم يزل الصحابة – رضي الله تعالى عنهم – يتناقلونها بالتواتر، ويقرأون بها خلفاً عن سلف،إلى أن وصلت الى ابن عامر الذي قرأها هو الآخر كما سمعها،فهي على ذلك لا تثبت بالرأي إنما موقوفة على النقل.

وتابع ابن الجزري[٢] (ت٨٣٣هـ)ما قاله ابن المنيِّر في ردِّه على الزمخشري.

---

(١) حاشية ابن المنير على الكشاف ٥٣/٢.
(٢) النشر ١٩٩/٢.

وعزا الآلوسي[١] (ت١٢٧٠هـ) سبب ردِّ الزمخشري قراءة ابن عامر إلى جهل الزمخشري بعلمي القراءة والأصول،أو أن يقال إنَّ الزمخشري لا يُفَرِّقُ بين المضاف الذي لم يعمل و بين غيره، ومحققو النحاة قد فرقوا بينهما، وأَنَّ المصدر يفصل بمعموله مطلقاً، لأَنَّ إضافته في نية الانفصال ومعموله مؤخر رُتبةً ففصلُهُ كلا فصل، فلذا ساغ فيه ذلك. ولو كانت قراءة ابن عامر منافية لقياس العربية لوجب قبولها، لأنَّه ثبت صحةُ نقلها.

أما ابن عاشور[٢] (ت١٣٩٠هـ) فأُلخص رأيه في الفصل بين المتضايفين بمعمول المصدر المضاف فيما يأتي:

١. ليس في هذه القراءة ما يُناكِد فصاحة الكلام، لأنَّ الإعراب يُبيِّن معاني الكلمات و مواقعها، و إعرابها مختلف فيه في الرفع و النصب و الجر بحيث يمتنع معه اللبَّس، وكلماتها ظاهر إعرابها عليها، فلا تعقيدَ في ترتيب كلماتها يُخل بالفصاحة.

٢_ الفصل بالمفعول بين المتضايفين سهلٌ، لأنَّ المفعول ليس أجنبياً عنهما.

٣_ الذي هوَّل هذا الفصل هو الزمخشري فأكثر الضجيج و العجيج،وزاد طنبور الإنكار نغمةً باعتقاده أنَّ ابن عامر رأى في بعض المصاحف (شركائهم)بالياء،وهذه عادته في توهين القراءات المتواترة المخالفة لعلم النحو،لتوهُّمه أنَّ القراءة اختيارٌ،وهل يُظَنُّ بابن عامر أن يقرأ القرآن متابعة لحروف.

---

(١) ينظر: روح المعاني ٨/٣٨٤-٣٨٦.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير ٨/١٠٢- ١٠٣.

٤- ضبطت كتب النحو قواعد العربية الغالبة،لتعليم الناشئة العربية، ولم تستقرىء استعمال فصحاء العرب كلَّه.

٥-القُرّاءٌ حجَّةٌ على النحاة دون العكس.

٦- قواعد النحو لا تمنع إلّا قياس المولَّدين على ما ورد نادراً في الكلام الفصيح، والندرة لا تُنافي الفصاحة.

ونحن نتابع ابن عاشور في كلِّ ما قرَّره في هذه المسألة ، ونعدُّ ما ذكره استنتاجاً علمياً أقامه – رحمه الله تعالى – على دراسة متأنية رصينة ، ونؤكد أنَّ ردَّ هذه القراءة يؤكد بما لا يقبل الشك أنَّ الاستقراء اللغوي ناقصٌ ، ممّا أوقع هؤلاء العلماء الأعلام الأفاضل بما وقعوا فيه ، وهو ردُّهم قراءةً متواترةً متصلةَ السند بالنبي الكريم (ﷺ) .

الخاتمة

بعد هذه الجولة في موضوع الفصل بين المتضايفين بمعمول المصدر المضاف وقبل أَنْ أركز عصا التسيار أُوجز في ما يأتي ما انتهى إليه هذا البحث من نتائج :

١- بَيَّنَ البحثُ الفرقَ بين الفصل والاعتراض .

٢- الفصل بين المتضايفين في غير الظرف و الجار والمجرور ليس مسألة خلافية.

٣- جمع البحث الشواهد النثرية والشعرية الخاصة بالفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه بمعمول المصدر ، ووثَّقها من مصادرها ، وبيَّن أنَّ الفصل بمعمول المصدر قد ورد منصوباً ، في قراءة سبعيةٍ مشهورة ،وقراءةٍ شاذة ، وسبعة شواهد شعرية ، ولذلك نسجل هنا أنَّ الفصل بمعمول المصدر المنصوب قد ورد عن العرب ، ولا يقول بخلاف هذا إلا معاند ، وورد الفاصل بصور شتى ذكرناها لإكمال ورود أطوار الفصل في العربية وبيان صوره المختلفة للقارىء الكريم ، وليس لإثبات صحتها والقياس عليها .

٤- تتبّع البحث أهمّ آراء علماء العربية في الفصل بين المتضايفين، وناقشها فذكر آراء ناقدي قراءة ابن عامر، ومعارضيهم، ويحسب الباحثُ أَنَّ غاية الفريقين – نقاد ومعارضين– هي خدمةُ القرآنِ الكريم وصيانته من الخطأ في القراءة ، فأراد نَقَدَةُ القراءةِ حمايته مما حسبوا أنَّه من زلاّت القرَّاء وأوهامِهم وأَنَّ الفصل بين المتضايفين مجافٍ لقواعد اللغة العربية ومخالفٌ لسننها،أو أنَّه وجهٌ ضعيفٌ لا يريدون حمل القرآ ن عليه، إنَّما يبحثون عن الوجهِ اللغويِّ الأقوى لحمل كتاب الله العزيز عليه . وأراد المعارضون التأكيد على أَنَّ القراءةَ سُنَّةٌ قد عُرفَ قرّاؤها بالأمانة والدقة ، ولم يخرج ابن عامر بقراءته عن سنن العربية وقد ذكروا الشواهد التي تعزّز قراءته، ولم يقرأ ابن عامر ولا غيره بالتَّشهيِّ والاجتهاد، بل قرأوا بالسند المُوَثَّق المحقَّق المتّصل بالصحابة – رضوان الله تعالى عليهم أجمعين– الآخذين عن النبي(ﷺ).

٥- وقف البحث عند أول مَنْ أنكر قراءة ابن عامر .

٦- رَدَّ البحث التهمة الموجَّهة الى ابن خالويه في تقبيحه الفصل الوارد في قراءة ابن عامر، وأَثبت أَنّه لم يخطِّئ أيَّ قراءة من القراءات المتواترة بل دافع عنها بوصفها قرآناً أَيَّما دفاع .

٧- عدم قبول الفصل بالمفعول بين المصدر المضاف و فاعله المضاف إليه هو طعنٌ في قراءة ابن عامر، و الطعن في قراءة ابن عامر طعنٌ في علماء الأمصار والفقهاء .

٨- ثبت جواز الفصل بين الجار والمجرور مع شدة الاتصال بينهما أكثر من شدته بين المتضايفين، وعلى هذا يكون الفصل بينهما أسهل من الفصل بين الجار والمجرور .

٩- والنتيجة الأهم هي :أنَّ البحث أثبت أنَّ الفصل بين المتضايفين بمعمول المصدر المضاف جائزٌ في الفصيح الشائع الذائع ومن ذلك قراءة ابن عامر المشهورة، وأَنَّ القرآن حُجَّةٌ على غيره وليس غيره حُجَّةً عليه، والقراءات السبع كلها متواترة، فإذا ورد فيهما- في القران و قراءاته -تركيبٌ لزم الإقرار بجوازه وصحته و فصاحته، و لا يُلتَفتُ إلى ورود نظير له عند العرب أو عدم وروده، والقرآن وقراءاته أعلى الشواهد التي تقام عليها قواعد العربية وأقواها، وهي حجة على القواعد دون العكس.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلّى الله تعالى وسلم وبارك وأنعم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، أبو شامة المقدسي(ت٦٦٥هـ)، تحقيق إبراهيم عطوة إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ت.

- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، د. محيي الدين توفيق إبراهيم، مطبعة جامعة الموصل – العراق،١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة، الشيخ البناء (ت١١١٧هـ)، دار الندوة – بيروت، د.ت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥). تحقيق د. مصطفى احمد النمّاس، ط١، مطبعة المدني- القاهرة،١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية، دار القلم – بيروت، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)ط١، مطبعة المدني – القاهرة،١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) ط٣، عالم الكتب بيروت،١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- الأعلام، خير الدين الزركلي،ط٥، دار العلم للملايين – بيروت،١٩٨٠م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق د. احمد محمد قاسم،ط١، مطبعة السعادة –القاهرة،١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي (ت٦٢٤هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،ط١، المكتبة العصرية – بيروت،١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع القاهرة، ٢٠٠٥م.

- أَوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦٢هـ) ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- البديع، ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) تحقيق أ.د. جايد زيدان مخلف، ديوان الوقف السُّني – مركز البحوث والدراسات، بغداد، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.
- تاريخ دمشق الكبير، ابن عساكر (ت٥٧١هـ) ط٣، دار إحياء التراث العربي – بيروت ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م .
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب،الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد،١٩٩٢م.
- تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق الشيخ عادل احمد عبد الموجود وآخرين، ط٢، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور (ت١٣٩٠هـ)، دار سحنون – تونس، د.ت .
- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري (ت٧٢٨هـ) عناية الشيخ زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية –بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨م.

- جامع البيان في تأويل القرآن،الطبري (ت٣١٠هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، أبو عمرو الداني(٤٤٤ هـ) ط١ – دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- الجامع لما يُحتاج إليه في رسم المصحف، ابن وثيق الأندلسي (ت٦٥٤هـ) د. غانم قدوري حمد، ط١، دار الأنبار، مطبعة العاني – بغداد، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- حاشية الخضري (ت ١٢٨٧هـ) على شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) شرح وتعليق تركي فرحان المصطفى، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م.
- حاشية الصبان (ت ١٢٠٦هـ) على شرح الاشموني (ت٩٢٩هـ) على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة، د.ت.
- الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي، مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة، ٢٠٠٠م .
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) تحقيق احمد فريد المزيدي، ط١، دار الكتب العلمية _ بيروت، ١٤٢٠هـ _ ١٩٩٩م .
- خزانة الأدب،عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)،مطبعة بولاق، ١٢٩٩هـ.
- الخصائص، ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، ١٩٩٠م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) تحقيق علي محمد معوض وآخرين،ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م.

- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)المسمى التبيان في شرح الديوان ضبط نصه وصححه د. كمال طالب،ط٢،دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م .
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتقديم مهدي محمد ناصرالدين، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٤، دار المعارف – مصر، د.ت.
- ديوان جرير، تحقيق كرم البستاني، دار صادر ودار بيروت – بيروت، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- ديوان الشمّاخ، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف – مصر، ١٩٦٨م.
- ديوان الطِّرمَّاح، تحقيق عزة حسن، وزارة الثقافة – دمشق، ١٩٦٨م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الآلوسي (ت١٢٧٠هـ) ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت،١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد(ت٣٢٤هـ)تحقيق د.شوقي ضيف، ط٢،دار المعارف – القاهرة، ١٩٨٠م .
- السنن الصغرى ، احمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) تحقيق د. محمد ضياء الدين الأعظمي،ط١، مكتبة الدار –المدينة المنورة،١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك (٦٧٢هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،ط١٤، مطبعة السعادة – مصر،١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
- شرح الاشموني (ت٩٢٩هـ) على ألفية ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، عناية حسن حمد، اشراف د.إميل بديع يعقوب،ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ)، ط١، مطبعة الاستقامة – القاهرة، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٤م.
- شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي – بيروت، ١٣٩٩هـ –١٩٧٩م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين الجوهري (ت٨٨٩هـ)، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، ط١، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٤م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ت٦٧٢هـ) تحقيق علي محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود،ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت، د.ت .
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) تحقيق احمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٣م.
- صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) تحقيق د. مصطفى ديب البغا، ط٣، دار البشير – دار ابن كثير – بيروت، ١٤٠٧هـ _ ١٩٨٧م.
- الضرورة الشعرية ،دراسة لغوية نقدية،د.عبد الوهاب محمد علي العدواني،مطبعة جامعة الموصل،العراق،١٤١٠هـ –١٩٩٠م.
- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ) تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني _ القاهرة، ١٩٧٤م .
- علل النحو، لابي الحسن الورّاق (ت٣٨١هـ) تحقيق محمود جاسم الدرويش،ط١، مكتبة الرشيد – الرياض، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني (ت١٢٥٥هـ) تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث – القاهرة، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون،ط٣، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- كتاب الكافية في النحو، ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) شرح رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) ط٢، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٠م.
- الكنز في القراءات العشرة، الواسطي (ت٧٤٠هـ)تحقيق د.كاظم احمد المشهداني، ط١، مكتبة الثقافة العربية – القاهرة، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.
- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل (ت٧٧٥هـ) ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- لسان العرب، ابن منظور،(ت٧١١هـ)، عناية أمين محمد عبد الوهاب و محمد الصادق العبيدي، ط٣، دار إحياء التراث العربي – بيروت، لبنان، د.ت.
- اللهجات، د.احمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا و تونس،١٩٨٧م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة (ت٢١٠هـ) تحقيق محمد فؤاد سزكين ، ط٢، مؤسسة الرسالة –بيروت، ١٤٠١هـ، ١٩٨٢م.
- مجالس ثعلب، ثعلب (ت٢٩١هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٥، دار المعارف _ مصر، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن،الطبرسي (ت٥٤٨هـ) عناية إبراهيم شمس الدين ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها،ابن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق علي النجدي ناصف ود.عبد الفتاح النجار ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبي،ط٢، دار سزكين للطباعة والنشر – بيروت، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

- المحكم و المحيط الأعظم، ابن سيده (ت٤٥٨هـ) تحقيق عبد المجيد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت،٢٠٠٠م.
- مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي (ت٣٤٧هـ)،ط٤،تحقيق د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٧هـ _ ١٩٨٨م.
- المصطلح النحوي، نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي،ط١، عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
- معاني القرآن، الأخفش (ت٢١٥هـ) تحقيق فائز فارس، ط٣ ، دار البشير ودار الأمل – الكويت، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
- معاني القرآن، الفراء (ت٢٠٧هـ) تحقيق احمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٢، عالم الكتب – بيروت، د.ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام (ت٧٦١هـ) تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، ط١، مؤسسة الصادق _ طهران، ١٣٧٨.
- مفاتيح الغيب، الرازي (ت٦١٦هـ) ط١، دار الكتب العلمية– بيروت،١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، العيني (ت٨٥٥هـ)،مطبعة بولاق _ مصر، ١٢٩٩هـ .
- المقتضب، المبرِّد(ت٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، د.ت.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) قدَّم له علي محمد الضباع وخرَّج آياته زكريا عميرات، ط٢،دار الكتب العلمية –بيروت،١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.

- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي (ت٨٨٥هـ) تحقيق عبد الرزاق غالب مهدي، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت،١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- هشام بن معاوية الضرير وجهوده النحوية (رسالة ماجستير) خضر حسن ظاهر، بإشراف د.جمعة حسين محمد ،قسم اللغة العربية – كلية التربية – جامعة تكريت،١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- القاهرة، د.ت.